الفصل الثاني

كرونولوجيا صناعة الانقسام وتكريسه

سنوظف في هذا الفصل المنهج الكرونولوجي Chronology الذي يعتمد التسلسل الزمني للأحداث ذات العلاقة المباشرة بالانقسام الناتج عن انسحاب إسرائيل من القطاع، وملابسات تسليم القطاع لحركة حماس، وثم توالي خطوات تكريس الانقسام. ولكوننا عاصرنا وتتبعنا الحدث كتابة منذ لحظة حدوثه، فسنتابع مسلسل الانقسام من خلال مقالاتنا التي غطت الأحداث أولاً بأول. وكما سبقت الإشارة، فإن الانقسامات أو التصدعات السابقة في النظام السياسي مهدت للانقسام الأخطر لاحقاً، وساعدت على صيرورة قطاع غزة والضفة الغربية كيانين سياسيين منفصلين، ويضاف إليهما حالة الانفلات الأمني خصوصاً في العامين (2005) و(2006)، وهي حالة شارك في إحداثها كل الأطراف المعنية بإضعاف السلطة الوطنية تمهيداً لتدمير المشروع الوطني. ففي تصريح للسيد نصر يوسف وزير داخلية السلطة آنذاك لصحيفة الشرق الأوسط قال: إن المسؤولية عن حالة الفوضى التي تشهدها مناطق السلطة تتحمل مسؤوليتها من جهة إسرائيل، من خلال مساعدتها على تهريب السلاح إلى مناطق السلطة وضربها وتدميرها لمقرات السلطة، ومن جهة أخرى أطراف فلسطينية تريد إضعاف السلطة لتحقيق مصالح خاصة بها(1).

أولاً: لو لم تنسحب إسرائيل من القطاع ما سيطرت حماس عليه

غياب إستراتيجية فلسطينية لمواجهة خطة شارون؟(2)

لم يكن الانسحاب من غزة قراراً مفاجئاً لكثير من الأطراف، بل جاء تنفيذاً لمخطط استراتيجي بدأ التفكير رسمياً فيه بعد فشل مباحثات كامب ديفيد الثانية في العام (2000). فكرة الانسحاب

من قطاع غزة من جانب واحد كانت حاضرة عند المفكرين الاستراتيجيين الإسرائيليين قبل الانسحاب بوقت طويل، فقد تم تناول الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة كسيناريو محتمل في تقرير صدر في العام 1989 عن مركز جافي الإسرائيلي، وفي التعقيب على نتائج هذا السيناريو يقول التقرير: (ومن الممكن أن تكون الآثار الناجمة داخل القطاع حادة بشان السلطة بين وطنيين علمانيين- مدعومين بعناصر من منظمة التحرير يأتون من الخارج- وبين مسلمين أصوليين يتمتعون بقوة أكبر من قوتهم في الضفة الغربية. وأياً تكن النتيجة فإن الدويلة في غزة ستلهب نزاعاً مطرداً باستمرار مع إسرائيل، ولن يجني أي من الفلسطينيين الآخرين فائدة فورية منه.وستجد السلطات الغزية صعوبة في احتواء العنف الموجه نحو إسرائيل، وفي حين أنها ستكون قلقة بالتأكيد من ردات إسرائيلية انتقامية عنيفة وغير متحمسة لعودة الاحتلال، فمن غير الواضح إلى أي درجة سيرتدع السكان عامة بفعل الخطر الأخير، فالأحوال في غزة قد تسوء إلى درجة أن بعض الغزيين قد يستعيد ذكرى الاحتلال الإسرائيلي بشيء من الحنين).[3]

في (1 نوفمبر 2004) صدرت وثيقة عن مؤسسة TOLEDANE[4] تتضمن ورشات عمل غير رسمية عقدها فريق مشترك فلسطيني/ إسرائيلي في مدريد دعا إليها شلومو بن عامي وزير خارجية إسرائيل الأسبق، والذي كان يعمل نائباً عن مدير مؤسسة TOLEDANE. في ذاك الوقت كان الرئيس (أبو عمار) محاصراً في مقر المقاطعة في رام الله، وكان جوهر النقاش يدور حول الكيفية التي سيتم فيها فصل غزة عن الضفة، وتشكيل إدارة انتقالية للسلطة في قطاع غزة بعيداً عن السلطة الفلسطينية، وكان يترأس فريق العمل الفلسطيني خالد اليازجي، وكان آنذاك الذراع الأيمن لمحمد دحلان. تم عقد هذه الورشة في خضم العداء الأمريكي والإسرائيلي للرئيس (أبو عمار)، واتفاق الطرفين على البحث عن قيادة فلسطينية جديدة، ولم تكن الأطراف العربية المعنية خصوصاً مصر وأطراف دولية بعيدة عما يجري[5].

في ذاك الوقت كان لمحمد دحلان حضور أمني واضح خصوصاً في قطاع غزة، وكان من الواضح أنه يسعى للهيمنة على القطاع، وفي نفس الوقت كانت اتصالات وعلاقات مكثفة ما بين

دحلان والإدارة الأمريكية، وحديث عن مساعدات مالية وأجهزة عسكرية لدحلان لتجهيز قوة عسكرية في القطاع لمواجهة حركة حماس والتداعيات المستقبلية للانسحاب الإسرائيلي.

كانت النقاشات واضحة ومركزة على خلق منطقة إدارية انتقالية فلسطينية في قطاع غزة (PAT)، وهذا يعني أن قطاع غزة: (يجب أن يكف عن كونه منطقة محتلة كما أعلنت خطة الانسحاب الإسرائيلية، إذ يجب تغيير وضعه القانوني استجابة لهذا التغيير، وسيحتاج إلى بنى سياسية وقانونية جديدة يجب إقامتها لإدارة الإقليم بشكل فعال، ومع ذلك، عملية التخطيط لبنية عملياتية سياسية وإدارية في غزة يجب أن لا تعيق طريق مفاوضات الوضع النهائي لحل الدولتين). كما تحدثت الوثيقة عن تشكيل "ميثاق غزة " من أشخاص من منظمة التحرير أو من السلطة أو من خارجهما ومن المجتمع المدني: (ويجب أن يتم التصديق على رئيس تنفيذي، أو رئيس (Chief) للإدارة الانتقالية الفلسطينية، وكذلك على وزارة لمساعدة المعينين لإدارة شؤون المناطق المخلاة في غزة)... وترى الوثيقة أنه من الممكن إيجاد الشخص أو الهيئة التي ستدير القطاع: (إذا قامت مصر والمجتمع الدولي بالضغط على السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات من أجل الموافقة على تعيين شخص أو لجنة لتولي مسؤولية الحكم والإدارة في غزة بعد الانسحاب، إلا أن هذا الضغط لم يحرز أي نتيجة).(7)

المواقف المعلنة للسلطة والمعارضة من خطة شارون لم تكن تعبر عن الحقيقة. القادة الكبار، خصوصاً في فتح وحماس، كانوا يعلمون حقيقة مخطط شارون، وقد أرسل ناصر القدوة مندوب فلسطين في الأمم المتحدة رسالة للرئيس (أبو عمار) مباشرة بعد إعلان شارون عن عزمه الانسحاب من القطاع محذراً من وجود مخطط لفصل غزة عن الضفة، وتحويل قطاع غزة إلى كيان قائم بذاته، "وكشف القدوة في رسالته أن مبعوث الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط تيري رود لارسن طلب دراسة الوضع القانوني لقطاع غزة كوحدة جغرافية مستقلة عن الضفة الغربية، إضافة إلى قيام البنك الدولي بإجراء دراسات تقتصر على قطاع غزة لتقديمها إلى الدول المانحة".(8)

ففي التقرير لمجلس الأمن المشار إليه والذي تم تقديمه في (13 يوليو 2004) جاء فيه، أيضاً، أن هناك رغبة متزايدة من أعضاء الرباعية والمجتمع الدولي لتقديم اعترافهم بسلطة فلسطينية بديلة وقادرة، ويمكن للسلطة الفلسطينية الحالية أن ترفض إقامة مثل هذه السلطة في غزة، وكررت الرباعية في بيانها في (23 سبتمبر 2004)، بشكل لا لبس فيه: (استعدادها المستمر للتعاطي مع قيادة فلسطينية أعيد إصلاحها وقابلة للحساب).

كما حذر جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية في تصريحات لصحيفة القدس العربي في نفس التاريخ من وجود مخطط لإقامة كانتون في قطاع غزة بانفصال عن الضفة، كما حذر من وجود محاولات لصناعة قيادة مستقلة في قطاع غزة معتمداً في تخوفه على عمليات العنف التي سبقت الانسحاب من القطاع.

جاءت الظروف لتنفيذ الخطة بعد وصول عملية التسوية لطريق مسدود، واندلاع انتفاضة الأقصى في العام (2000)، حيث تم طرحها علناً من طرف شارون في مؤتمر هرتسليا يوم (18/ 12/ 2003)، وصادقت الحكومة الإسرائيلية على خطة الفصل المعدلة يوم (4/ 6/ 2004) حيث كان الحديث عن الانسحاب من مستعمرات قطاع غزة وأربع مستوطنات في الضفة، كما تم تفعيل الخطة مع احتدام الصراع مع (أبو عمار) وسعي إسرائيل وواشنطن لتصفيته سياسياً، والبحث عن قيادة بديلة.

منذ بداية الحديث الجاد عن عزم إسرائيل إعادة نشر قواتها في القطاع وسحب مستوطنيها، قلنا إن المرحلة القادمة ستكون حبلى بالتطورات والتوقعات والمراهنات، منها ما نملك خيوطها والقدرة على تحديد مسارها وضبط تداعياتها، وغالبيتها تملك إسرائيل وقوى خارجية أخرى خيوطها وتحديد مسارها. وقلنا إن المرحلة القادمة، والتي عنوانها تطبيق خطة شارون شبيهة بمرحلة أوسلو، فالآتي مخطط سياسي جديد، ولكنه يأتي في ظل متغيرات محلية ودولية أقل تفاعلاً وتجاوباً مع حقوقنا المشروعة وفي ظل موازين قوى عسكرية وحضارية أكثر ميلاً لصالح إسرائيل.

عندما أعلن شارون عن خطته انبرت المعارضة لتقول إن شارون يهرب من غزة تحت وقع ضربات المقاومة، وبما أنه يهرب فلننتظر حتى يُكمل هروبه، ثم نرفع رايات النصر على جدران مستعمراته، ولنجعل غزة قاعدة لاستكمال المشروع التحريري! وفي السلطة كرر بعضهم خطاب المعارضة مع شيء من تلطيف اللهجة وبعضهم خصوصاً في الحكومة قالوا بما أن شارون سينسحب بإرادته المنفردة وسيفك الارتباط من طرف واحد، فلا أحد يمنعه، وعلينا أن نجلس وننتظر!

إذن، فإن قيادات فلسطينية كانت تعلم بالمخطط، وتعلم بأن شارون لا يهرب من غزة بقدر ما أنه يقدم القليل ليأخذ الكثير، خصوصاً تدمير وحدة المشروع الوطني، والتخلص من الكثافة السكانية في القطاع، -ويعلمون بأنه لن يخرج دون شروط سيفرضها على الفلسطينيين وبضمانات أمريكية وأوروبية وعربية وهذا ما جرى في قمة شرم الشيخ-(9). مقابل هذه المواقف استهترت أو هونت بعض القيادات من الخطة إما لجهلهم بأبعادها أو لأن شارون أربكهم بخطته، ولأنهم لا يملكون البديل، فالانتفاضة وصلت إلى مأزق، والمفاوضات وصلت إلى مأزق.

تم تشكيل لجنة تحت رئاسة الوزير محمد دحلان للتعامل مع خطة شارون، وتم رصد مبلغ عشرين مليون دولار لتنسيق عملية الإشراف على الانسحاب وتسهيله، وفرضت تساؤلات نفسها حول الموضوع، مثلا لماذا محمد دحلان تحديداً؟ ولماذا لم يتكلف بالموضوع صائب عريقات كبير المفاوضين؟ أو لجنة من عدة وزارات بما فيها الخارجية والداخلية؟ نعتقد أن تشكيل لجنة للإشراف على الانسحاب بتزامن مع قرار من حركة حماس وبقية فصائل المقاومة بوقف الأعمال العسكرية أثناء فترة الانسحاب معناه الاعتراف الفلسطيني بالخطة، بل واستعداد البعض باعتمادها كمرجعية لتسوية جديدة وهو ما يريده شارون.

لم يكن الخروج من غزة هروباً لجيش الاحتلال، بل كان مخططاً سياسياً متكاملاً له تداعيات خطيرة سياسية واقتصادية وقانونية. في هذا السياق تمنينا على من سيتكلف بالتعامل مع خطة شارون الانتباه للقضايا الآتية:

1- هذا الأمر يحتاج إلى خبراء في القانون الدولي لبحث مصير المستوطنات من ناحية قانونية، وإذا كان يجوز لإسرائيل بيع المستوطنات أو تطالب بتعويضات في حالة تركها للفلسطينيين، فعلى السلطة الفلسطينية مطالبة إسرائيل بتعويضات عن استغلالها لأراضي المستوطنات طوال (38) سنة وعن الأضرار البيئية الناتجة عن المستوطنات: تلويث المياه الجوفية وتلويث الشواطئ وتجريف الأراضي المحيطة بالمستوطنات... الخ. كما يجب على المفاوض الفلسطيني ألا يقبل بالمقارنة مع ما جرى في طابا حيث تم تعويض إسرائيل عن المنشآت السياحية التي أقامتها في طابا، فما جرى في طابا كان نزاعاً حول الحدود في منطقة طابا، وقرار محكمة لاهاي في سبتمبر (1988) أكد السيادة المصرية على منطقة طابا مقابل تعويضات عن المنشآت التي أقامتها إسرائيل.

2- الطريقة التي سيتم فيها الخروج من مستوطنات غزة- سحب الجيش مع بقاء السيادة الإسرائيلية- ستكون سابقة لأي انسحابات في الضفة، وهذا يتطلب من السلطة الفلسطينية الاستعانة بخبراء من مختلف التخصصات خصوصاً القانونية والاقتصادية قبل أي خطوة تقدم عليها حول الموضوع.

3- وبالنسبة للعلاقات الاقتصادية المستقبلية بعد الخروج من غزة، يحتاج الأمر إلى بحث معمّق حتى لا نكرر تجربة بروتوكول باريس سيئ الصيت. فهل سيبقى اقتصاد غزة مرتبطاً بالاقتصاد الإسرائيلي ومحكوما بمقتضيات بروتوكول باريس؟ أم سيرتبط اقتصاد غزة بالاقتصاد المصري وهو ما سيجعل الأمر أكثر سوءاً؟ أم سيكون اقتصاداً فلسطينياً مستقلاً يعتمد على المناطق الحرة؟ وفي هذه الحالة سيحتاج الأمر إلى التحكم بالمعابر والحدود. وما طبيعة العلاقات الاقتصادية التي ستنشأ ما بين غزة والضفة؟

4- ما هي الوضعية القانونية لغزة بعد خروج الجيش الإسرائيلي؟ هل هي سيادة فلسطينية أم حكم ذاتي موسع؟ هل سيكون الانسحاب تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية، أم تطبيقاً لخارطة الطريق، أم دون أية مرجعية إلا مشيئة شارون؟ والوضعية القانونية لغزة ستختلف حسب مرجعية الانسحاب.

5- يحتاج الأمر إلى بحث في طبيعة العلاقة ما بين السلطة والمعارضة بعد خروج إسرائيل من غزة، فهذا الخروج، إن حدث، سيكون بعد انتزاع تعهدات وشروط أمنية قاسية من الفلسطينيين، كعدم مهاجمة إسرائيل انطلاقاً من القطاع، وعدم دعم وتمويل أي عمليات عسكرية في الضفة أو إسرائيل إضافة إلى وقف التحريض، وفي هذه الحالة كيف ستتصرف حماس وقوى المعارضة؟ وهل ستقبل بالتخلي عن نهجها العسكري؟ وما هو دورها في النظام السياسي الجديد؟

نكرر ما قلناه أكثر من مرة: إن خطة شارون لم تكن فك ارتباط من جانب واحد، وليست هروباً من غزة، بل مخطط سياسي جديد أو أوسلو جديدة، ولا يستطيع شخص واحد أن يتصدى للأمر. وسيبقى الأمر بيد اللاعبين الكبار الذين هم فريق أوسلو، فهل أخذ هؤلاء العبر من أخطاء أوسلو نصاً وتطبيقاً؟

استشراف مستقبل القضية الفلسطينية ما بعد تنفيذ خطة شارون(10)

من منطلق التحليل الواقعي- لواقعية العلمية الموضوعية،وليس الواقعية القدرية، فالواقعية قد تكون مدخلاً لتجديد الثورة والفكر الثوري، وقد توظَّف لتبرير التسليم بالأمر الواقع- يمكن القول إن خطة شارون بكل محاذيرها وغموضها هي في طريق صيرورتها واقعاً بعد مدة قصيرة، فما العمل؟ كنا معها أو ضدها، ما العمل؟ مع الأخذ بعين الاعتبار بأن هناك فرقاً بين أن يكون الفلسطينيون جميعاً ضد الخطة أو مع الخطة وبين أن ينقسموا البعض مع الخطة وآخرون ضدها ولكل منهم إستراتيجيته الخاصة للتعامل مع الخطة؟ ما هي آفاق المستقبل- المستقبل القريب والمستقبل البعيد- للقضية الوطنية بشكل عام بعد تنفيذ الخطة؟

ملابسات وأسباب طرح شارون لخطته

لا بد من الإشارة بداية إلى أن خطة شارون ليست تصوراً لحل تُجمع عليه مختلف الأطراف باتفاقية رسمية، بل خطة أحادية الجانب من شارون المعروف بمواقفه اليمينية المتطرفة ورفضه

الاعتراف بأي حقوق سياسية للشعب الفلسطيني، والمؤمن بوهم النصوص التوراتية، وبالتالي يجب التعامل معها بحذر شديد، فقد عوّدنا شارون على طرح عشرات التصورات والإدلاء بعديد التصريحات؛ إما لتهدئة الوضع الإسرائيلي الداخلي أو لاستيعاب ردود فعل دولية معارضة لسياسته ضد الفلسطينيين، أو ليغطي على مخططات غير مُعلَن عنها.

لهذا يمكن فهم غياب علامات الفرحة والحبور عن وجوه الفلسطينيين سواء في غزة أو خارجها لفكرة إخلاء مستوطنات وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في غزة ومناطق من شمال الضفة، وهذا عكس ما يُفترض أن يكون في الأحوال العادية، حيث يُعتبر انسحاب قوات الاحتلال من أي شبر من أرض الوطن نصراً للشعب المقاوِم. الخطة أثارت من القلق والخوف عند الفلسطينيين أكثر مما أثارت من الفرح، فما هو السبب؟ هل استمرأ الفلسطينيون العيش في ظل الاحتلال؟ أم لأنهم غير قادرين على إدارة شوارع وحواري غزة المدمرة والفقيرة؟ أم لخوفهم أن ثمن الخروج من مستوطنات غزة هو التخلي عن كل فلسطين بما فيها القدس وحق عودة اللاجئين؟ وما هي حقيقة الدور المصري في غزة؛ أهو وصاية جديدة، أم جزء من خطة سياسية مصرية رباعية لإحياء مسلسل السلام؟ وهل من الممكن تحويل الانسحاب إلى إنجاز وطني ولو محدوداً؟

يبدو أن شارون من خلال تصريحاته وأعضاء حكومته إنما يرمي إلى إرباك الفلسطينيين والعرب، ويرمي إلى افتعال خلافات فلسطينية داخلية وفلسطينية عربية قبل أن يحدث الانسحاب الكامل. لا شك أن غزة كانت خنجراً في خاصرة إسرائيل تتمنى التخلي عنها منذ سنوات، إلا أن معطيات اليوم ليس هي قبل عشرة أو عشرين سنة. ولكن، وبعيداً عن أوهام تضخيم الذات، وبعيداً، أيضاً، عن التهوين من شأن النضال الفلسطيني، يمكن القول إنه لو كان الاحتلال الإسرائيلي مريحاً ما فكر الاحتلال بالخروج من غزة على الأقل الآن؟

خطة شارون تطرح تحديات وتساؤلات خطيرة وعميقة أبعد من منطوق نصوصها الغامضة، تساؤلات تمس أسس المشروع الوطني الفلسطيني حاضراً ومستقبلاً، ما يتطلب من كل فعاليات المجتمع الفلسطيني، خصوصاً المثقفين والمفكرين من ذوي الاختصاصات المتعددة وقفة عقلانية

متأنية لبحث انعكاسات هذه الخطة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني. والمثير للقلق فإن من يستلم ملف غزة هي نفسها نخبة أوسلو المأزومة، وهي تديره بعقلية القطاع الخاص وبما يحقق المصلحة الاقتصادية لها.

يبدو أن كل الأطراف الفلسطينية التي تعاملت مع الخطة أو ساعدت على تنفيذها، تجهل أو تجاهلت عن قصد بأن الخطة لن تكون في نهاية المطاف أحادية الجانب. نعم، شارون كان يقول ذلك حتى يبدو صادقاً مع نفسه بعدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض معه، ومقولة شارون هذه كانت ترمي لخلق فتنة داخلية قد تؤول في نظره لانبثاق قيادة جديدة تملأ فراغ غياب القيادة الذي تزعمه إسرائيل، أيضاً الهدف من الزعم بأنها خطة من طرف واحد هو تمرير الخطة عند الفلسطينيين حيث قبلها البعض منهم تحت مقولة أن إسرائيل ستخرج من غزة بدون ثمن فلماذا نرفض الخطة؟!

لا غروَ بأن خطة شارون، وكما هو معلن رسمياً، هي خطة أمنية بالدرجة الأولى وهدفها الأول أمني ولا شك، ولكن عند التنفيذ سيحولها شارون إلى خطة سياسية إستراتيجية، حيث لن ينسحب إلا بعد جلب أطراف فلسطينية تقبل بالتعاطي مع مخططاته ومع الرؤية الأمريكية في المنطقة- وعربية- مصر والأردن- وربما دول أخرى إلى طاولة مفاوضات تحضرها الولايات المتحدة كجزء من الرباعية، وبشكل مستقل كطرف ضامن وضاغط على الفلسطينيين، هذه المفاوضات التي ستركز ظاهرياً على الجوانب الأمنية كضمان حدود دولة إسرائيل، ومصير المعابر، ومصير الجماعات المسلحة وأسلحتها، ولكنها ستؤول إلى مخطط سياسي متكامل رُسم قبل وصول شارون إلى السلطة وتحديداً في الأشهر السابقة لنهاية فترة السنوات الخمس التي حددتها اتفاقية أوسلو (مايو 1999).

لا تكمن خطورة خطة شارون في ضيق مساحة قطاع غزة، بل في كونها محاولة لإجهاض المشروع الوطني الفلسطيني- كياناً سياسياً وهوية وطنية- وعلى هذا الأساس فإن الخطة أكثر خطورة وسوءاً من خطة خارطة الطريق حتى بالتحفظات الأربعة عشر التي وضعها شارون عليها، فخطة خارطة الطريق حتى بالصيغة الإسرائيلية كانت تعترف بوجود طرف فلسطيني مفاوض، وكانت ترتب

حقوقاً والتزامات على كلا الطرفين، وكان لها مرجعية دولية، والأهم من ذلك أنه كان يلوح بالأفق دولة فلسطينية، وكلها أمور مفتَقَدة في خطة شارون الحالية.

خطة الانسحاب تقضي على كل المرجعيات القانونية والسياسية التي كانت تعترف للفلسطينيين بحقوق سياسية، فهي تتجاهل منظمة التحرير والسلطة، وبالتالي تتجاهل الحقوق السياسية الوطنية التاريخية، كما تتجاهل قرارات الشرعية الدولية، وبالتالي تتجاهل حقوقنا المستمدة من هذه الشرعية كالحق بدولة حسب قرار (181)، وحق العودة حسب قرار (194)، وحق تقرير المصير حسب قرارات متعددة للجمعية العامة، إضافة إلى قرار (242) الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة، وغيرها من القرارات التي صدرت خلال سنوات الانتفاضة وتعترف بحق الفلسطينيين بدولة مستقلة. تجاهل هذه الشرعيات والمرجعيات تجعل من الفلسطينيين شعباً بلا تاريخ، وبلا هوية سياسية، ومن الأرض الفلسطينية أرضاً متنازعاً عليها في أفضل الحالات. والأخطر من ذلك أن تجاهل الخطة للشرعية الدولية هو تجاهل لحقيقة الصراع وأصل القضية وهو الاحتلال الإسرائيلي.

خطورة الخطة على المشروع الوطني تكمن، أيضاً، في كونها لا تتحدث بوضوح عن انسحاب من غزة، بل من مستوطنات غزة، ما يعنى أن إسرائيل قد تحافظ على وجود عسكري في غزة أو (مزارع شبعا)- وهي استمرار سيطرتها على المياه الإقليمية للقطاع إضافة إلى الشريط الحدودي- وبالتالي استمرار مصادر للتوتر- الخطة تتحدث عن إعادة انتشار وعدم وجود عسكري إسرائيلي دائم-، كما أنها لا تتحدث عن سيادة فلسطينية على غزة، بل عن سيطرة أمنية فلسطينية ومصرية، وفرق كبير بين السيطرة الأمنية والسيادة. أيضاً الخطة تتحدث عن فك الارتباط مع الفلسطينيين وليس مع فلسطين أو أرض فلسطينية، وهذا يعني أن غزة ستكون تحت حكم ذاتي فلسطيني وسيطرة أمنية فلسطينية مصرية محدودة، فيما السيادة والأمن العام بيد إسرائيل، وهو ما كان في اتفاقية أوسلو حيث استغلت إسرائيل هذا النص وغيره لتبرير إعادة اجتياحها لمناطق السلطة-. يضاف إلى ما سبق غياب أي

إشارة إلى موضوع الدولة، فهل ستسمح إسرائيل للسلطة الفلسطينية بأن تقيم دولة ذات سيادة في غزة تكون منطلقاً لاستكمال استعادة ما تبقى من غزة والضفة؟

تحدث كثيرون عن الثمن الذي قد يضطر الفلسطينيون لدفعه مقابل إشرافهم على غزة، والثمن هو الضفة الغربية والقدس، ولكن يتم تجاهل أن الفلسطينيين لن تكون لهم سيادة على غزة، والحكم الذاتي الذي سيمارسونه على غزة هو كقصور على رمال متحركة، فإضافة إلى محدودية سلطتهم- حيث سيشاركهم فيها المصريون من خلال تحكمهم بالمعابر- قد تتحول غزة إلى ساحة مواجهات قد تأخذ أبعاداً خطيرة بين الفصائل، فالمناصب المتاحة وخيرات القطاع المحدودة هي دون القدرة الاستيعابية لشباب غزة الذين يتزايدون باستمرار، وسيكون الأمر أكثر صعوبة إذا ما توقفت المنظمات عن عملها العسكري وتحولت إلى العمل السياسي، آنذاك ستطالب بنصيبها من المناصب والخيرات التي هي محدودة في غزة.

هذه المحاذير السياسية تجرّنا إلى للحديث عن التداعيات القانونية للخطة، وفي السياسة يصعب الفصل بين السياسة والقانون بشكل عام، وفي الحالة الفلسطينية على وجه التحديد. من الواضح أن الانسحاب الإسرائيلي سيقتصر على غزة- وربما تقوم إسرائيل بحركات استعراضية وإعلامية بالتظاهر بتفكيك بعض البؤر الاستيطانية في شمال الضفة سيقاومها المستوطنون بإيعاز من شارون نفسه ما سيؤدي لتأجيل موضوع مستوطنات الضفة بذريعة عدم تعطيل مسيرة الانسحاب من غزة-، وفي هذه الحالة ما هي طبيعة العلاقة التي ستربط الضفة المحتلة بالكامل مع غزة الخاضعة لسلطة إدارية وأمنية فلسطينية ومصرية؟ وهل سيكون هناك نظام سياسي في غزة ونظام آخر في الضفة ؟ وما هي التداعيات النفسية والسياسية على أهالي الضفة الغربية؟

كما ذكرنا، فإن تجاوز خطة شارون للمرجعيات الوطنية الفلسطينية والدولية، يطرح تساؤلات حول التكييف القانوني لوضعية قطاع غزة ووضعية الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف. مفردات خطة شارون وتصريحاته وتصريحات المسئولين الإسرائيليين تقفز على حقيقة أن جوهر المشكلة هي الاحتلال، وبالتالي الخطة لا تتحدث عن انسحاب جيوش احتلال عن أراض محتلة، وهذا الغياب

لجوهر المشكلة هو الذي يطرح إشكالات قانونية حول مصير غزة والضفة بعد الانسحاب. في الوضع الطبيعي يفترض أنه بعد خروج جيوش الاحتلال تعود الأراضي المحتلة لأصحابها الشرعيين ليمارسوا عليها سيادتهم ويقرروا مصيرهم بأنفسهم، هذا الوضع غائب في الحالة الفلسطينية.

إسرائيل تريد الخروج من غزة، ولكنها ترفض تسليم السيادة للفلسطينيين، وتطالب مصر بأن يكون لها دور في إدارة غزة، وربما تريد إسرائيل من خلال ذلك إعادة وضع غزة إلى ما كانت عليه قبل العام (1967). إلا أن ما هو غير مصرح به في خطة شارون أخطر مما هو في منطوق الخطة، ونقصد الإشكال القانوني حول مصير الضفة الغربية. بداية يجب الإشارة إلى أنه قبل العام (1967) كان قطاع غزة والضفة كل منهما يعيش وضعية سياسية وقانونية مغايرة للآخر، وبعد الاحتلال الإسرائيلي عملت إسرائيل على خلق حقائق وترتيبات ديمغرافية وقانونية تَحُول دون التواصل بين المنطقتين كرفض فتح المعبر الآمن بين المنطقتين، كما أنها تعاملت مع الضفة الغربية ليس كأرض محتلة بل كأرض إسرائيلية محررة أو في أفضل الحالات كأرض متنازع عليها، ومما ساعدها على ذلك قرار الأردن بفك الارتباط مع الضفة في العام (1987)- مع أنه فك ارتباط إداري وليس سيادياً-. من هنا نلاحظ تكثيف الاستيطان في الضفة بشكل مدروس وممنهج، وتسمية الضفة في وسائل الإعلام الإسرائيلية بيهودا والسامرة وهو الاسم اليهودي للضفة، ثم بناء جدار الفصل العنصري الذي يقتطع أكثر من نصف مساحة الضفة، إضافة إلى تدمير مؤسسات السلطة وتعطيل نشاطها بشكل أكثر مما هو حادث في غزة.

كان التصرف السليم الواجب الأخذ به لتعطيل المخطط الشاروني لفصل الضفة عن غزة، والهادف ليكون الانسحاب من غزة آخر الانسحابات، هو أن تتعامل السلطة الوطنية الفلسطينية مع غزة كأرض محررة أو مُدارة فلسطينياً مع استمرار التعامل مع الضفة كأرض محتلة، وتستمر السلطة صاحبة القرار وصاحبة الحق في العمل السياسي لتحرير الضفة من الاحتلال حسب قرارات الشرعية الدولية وحسب خطة خارطة الطريق المعتمدة دولياً. نعلم بأن إسرائيل سترفض هذا المنطق

بل ستفرض على الفلسطينيين قبل خروجها من غزة شروطاً تجعل التواصل بين الضفة وغزة أمراً مستحيلاً، والنضال ضد الوجود الإسرائيلي في الضفة انطلاقاً من غزة أمراً أكثر صعوبة، وفي هذه الحالة كان يجب على السلطة أن تنتزع ضمانات دولية قبل أن توافق على شروط شارون للخروج من غزة، وعلى رأس هذه الضمانات تأكيد وحدة الأرض الفلسطينية، وتأكيد أن الضفة الغربية والقدس جزء من الدولة الفلسطينية المأمولة، وفي حالة عدم الحصول على هذه الضمانات على السلطة رفض أية مفاوضات أو اتصالات مع حكومة شارون، ولتترك شارون ينسحب من طرف واحد كما يزعم، وهناك شك كبير بأنه سيفعل ذلك.(11)

ثانياً: الانتخابات جزء من صناعة الانقسام

ما أن بدأ الحديث عن الانسحاب من قطاع غزة حتى تزايدت المطالبات بإصلاح النظام السياسي وضرورة إجراء انتخابات، وحركة حماس التي كانت ترفض الانتخابات، بل وتعتبرها كفرا وخيانة وطنية، باتت متحمسة للمشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية، يشاركها في ذلك واشنطن.(12)

لا نريد تكرار ما سبق وأن أكدنا عليه من أننا لسنا ضد الديمقراطية من حيث المبدأ، وأن حركة حماس فصيل فلسطيني فاعل واكتسب ثقة ناخبيه، كما أننا دوماً نؤكد على أن النظام السياسي الفلسطيني منذ نشأته الأولى مع منظمة التحرير وهو يعيش مأزقاً متعدد الأسباب والتجليات، ومع وجود السلطة تعمق هذا المأزق، حيث كان ولا يزال يتطلب عملية إصلاح شاملة لهذا النظام، إصلاح لنهج وسياسات المجال السياسي لحركة تحرر وطني أكثر مما هو إصلاح سلطة حكم ذاتي، وآليات إصلاح نظام حركة تحرر تختلف عن آليات إصلاح سلطة دولة مستقلة.

أيضاً، يجب التذكير بأن خطاب الإصلاح كان خطاباً فلسطينياً قبل أن تصادره الولايات المتحدة والأوروبيون ليجعلوه خطاباً خارجياً يهدف لمواجهة الرئيس (أبو عمار)، ذلك أن فشل القوى السياسية الفلسطينية بالتوصل لآليات إصلاح المجال السياسي لحركة التحرر الفلسطيني على أسس وطنية وبأدوات وطنية، منح القوى الخارجية فرصة لركوب موجة الإصلاح الفلسطينية أساساً

ليوجهوها لخدمة أغراضهم وهي غير بريئة بالتأكيد، حيث انصبّت آليات الإصلاح على بعض مؤسسات السلطة بما يجعلها حالة نقيض وبديل لحركة التحرر وبما يجعلها في حالة غربة عن الشعب.

كنا نتمنى لو نجحت دعوات الإصلاح وجلسات الحوار المتعددة بالتوصل لقيادة وحدة وطنية تضع إستراتيجية عمل وطني وثوابت وطنية يتم الاتفاق والاختلاف فيها لا عليها قبل دخول متاهة الانتخابات الموجهة خارجياً، ولكن وللأسف فشلت كل جولات الحوار، ليس فقط لأن القوى الخارجية تريد إفشال الحوار، بل لأن هذه القوى وجدت أدوات داخلية تُسهل عليها المهمة، وكانت تعمل على إفشال الحوار عن دراية وسبق إصرار أو جهل وسوء تقدير. فشل المتحاورون بالتوصل لمرجعيات، حيث كان الوطن والمصلحة الوطنية هما المبتغى والهدف، يشكك بإمكانية نجاحهم في التوصل لاتفاق عندما تصبح السلطة، والسلطة فقط، هي المبتغى والهدف.

الإصرار الأمريكي على إجراء انتخابات

ولنكن صريحين ودون مكابرة، فإن العملية الانتخابية، وما يسمى بالمسلسل الديمقراطي، لم تكن تعبيراً عن نضج الوعي الديمقراطي أو عن قناعة راسخة بالديمقراطية، لا عند حركة فتح التي كانت تمسك السلطة ولا عند حركة حماس التي كانت تتطلع للسلطة. الانتخابات فُرِضَت بداية كجزء من استحقاقات التسوية، ولأن الحكومات السابقة كانت مأزومة ليس فقط بالفساد الذي ينخرها، بل بالإعاقات التي وضعتها في وجهها إسرائيل، فلم تكن تستطيع معارضة المطلب الأمريكي والأوروبي بإجراء الانتخابات، ولأن حركة حماس كانت مأزومة بتآكل شرعيتها الجهادية وبمحاصرتها خارجياً، فقد تمسك الطرفان بالانتخابات وتزينوا بزي الديمقراطية، وهم في داخلهم يدركون الحقيقة بأن ما يجري هو مخطط خارجي لا علاقة له بالديمقراطية الحقيقية.(13)

الولايات المتحدة ومن يدور في فلكها لم يكونوا حريصين بأن نكون ديمقراطيين ولا يريدون الانتخابات حتى تهيئ الأمور للعودة لنهج السلام، بل إن حديثهم عن الإصلاح والانتخابات وسعيهم لذلك إنما بهدف استمرار سلطة فلسطينية تنوب عن سلطة الاحتلال، وتتعايش مع حالة

من (اللاسلم واللاحرب)، وحالة السلطة قبل الانتخابات وصلت لدرجة من التردي والخطورة بحيث باتت مهددة بالانهيار وانفلات الأمور من تحت الضبط، فكان لا بد من تحديث أو تغيير في السلطة ولو على حساب حكومة فتح الشريك في تأسيس السلطة. أيضاً، شعرت الولايات المتحدة ومن يدور في فلكها من عرب وعجم بأن حركة حماس في الوقت الذي تتزايد شعبيتها، فإنها أيضاً تعيش حالة من انسداد الأفق واليأس الذي قد يدفعها لقلب الطاولة وتخريب حالة اللاسلم واللاحرب، وذلك بتدمير مشروع السلطة، فكانت الانتخابات هي الحل الذي ينقذ السلطة ويستدرج حماس لتصبح جزءاً من السلطة خصوصاً أن واشنطن بدأت بالتخطيط لمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يستوعب جماعات الإسلام السياسي المعتدل، وحركة حماس جزء من الإخوان المسلمين المعنيين بهذا المشروع.(14)

وجود حماس داخل النظام السياسي الفلسطيني وداخل النظام الشرق الأوسطي الجديد يجعلها أكثر خضوعاً للابتزاز ولتغليب مصالح الجماعة على المصلحة الوطنية، ومن هنا كان التقاطع بين أهداف حركة حماس وواشنطن وإسرائيل. الشعب ساير الانتخابات لأنه يريد الانتخابات ليقضي على الركود وحالة العجز التي وصلت إليها الحكومات السابقة، وليقيم سلطة قادرة على استكمال المشروع الوطني على قاعدة التسوية العادلة حيث لا يمكن لسلطة عاجزة داخلياً أن تكون قوية على طاولة المفاوضات، والأمريكيون والإسرائيليون أرادوا الانتخابات ووصول حماس لمحاصرتها، ولإدخال الساحة الفلسطينية في صراعات داخلية تبعدها عن الهدف الحقيقي لوجودها كفصائل حركة تحرر ضد الاستعمار.

ولكن، هل دخول حركة حماس للسلطة أخرج النظام السياسي من مأزقه؟ وهل تملك حركة حماس إستراتيجية سلام تمكّن من كسر حالة ألا سلم بسلام حقيقي، أو إستراتيجية حرب تكسر حالة اللا حرب بحرب حقيقية تقضي فيها على إسرائيل كما يطرح ميثاقها؟ أم أن قياداتها، خصوصاً في الخارج، كانت متواطئة في تنفيذ مخطط أبعد من المشاركة السياسية لإصلاح النظام السياسي، مخطط يتجاوز الحلول محل حركة فتح في حكومة لسلطة حكم ذاتي؟

لماذا انتخابات إن لم تؤدّ إلى حكومة ائتلافية؟[15]

حتى نكسب الرهان على الانتخابات طالبنا بضرورة مباشرة حوار وطني يسبق الانتخابات التشريعية، ويؤدي إلى تقريب البرامج والمواقف، والتوصل إلى مرجعيات وثوابت وطنية يكون الاختلاف داخلها وليس عليها، من منطلق أن الانتخابات كآلية لتداول السلطة لن يُكتب لها النجاح إن كانت تنافساً بين استراتيجيات متناقضة، فذلك سيصعب من إمكانية تشكيل حكومة ائتلافية، بل قد يؤدي لأن يثأر الفائزون من المنهزمين وعدم اعتراف المنهزمين بالهزيمة، وبالتالي الارتداد على العملية الديمقراطية برمتها. وللأسف جرت الانتخابات دون الاتفاق على ثوابت ومرجعيات وطنية، وكانت النتيجة أن المنهزم بالانتخابات مأزوم بهزيمته والمنتصر مأزوم بنصره.

لا شك أن نتائج الانتخابات التي جرت يوم (25/ 1/ 2006) وفازت فيها حماس بالأغلبية، كانت ضربة قوية لحركة فتح ولقوى اليسار ولمن طرحوا أنفسهم كتيار ثالث، ولكن المصلحة الوطنية وروح الديمقراطية كانت تتطلب من الجميع تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية والشخصية، فحركة حماس حركة شعبية ولها جمهورها واختارها الشعب بحرية، ليس بالضرورة إيماناً ببرنامجها، ولكن رغبة بالتغيير وتطلعاً إلى التخلص من سلطة عمَّها الفساد والفوضى وحُمِلت حركة فتح مسؤولية ذلك. الديمقراطية لم تُشَرِع الانتخابات كآلية لاستبدال استبداد باستبداد، بل لتوسيع المشاركة السياسية وتداول السلطة. الديمقراطية تقوم على مبدأ الاعتراف بالآخر والمشاركة بالقرار. وفي الحالة الفلسطينية إن لم تؤد الانتخابات إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية أو ائتلافية فما الفائدة منها؟

ومع كامل تفهّمنا لما أصاب حركة فتح من صدمة هي تتحمل المسؤولية عنها[16]، فإن المصلحة الوطنية كانت تتطلب أن تشارك حركة فتح في الحكومة الجديدة، ولكن ليس في ظل البرنامج الانتخابي لحماس وإستراتيجيتها قبل الانتخابات، بل في سياق سياسة الالتقاء وسط الطريق، فحركة فتح لها تجاوزاتها وأخطاؤها، وحركة حماس لها أخطاؤها، وكان عليها أن تعيد النظر بكثير من شعاراتها وممارساتها. كان على حركة حماس أن تتحلى بالصراحة والواقعية، وأن لا تتلكأ كثيراً في

النزول من فوق الشجرة، فالواقع عنيد، والحقيقة جلية بأنه لا يمكن للعالم- وهو محق حسب مبادئ وأصول القانون الدولي والأعراف الدولية- أن يعترف ويدعم حكومة تطالب علناً بالقضاء على دولة هي عضو بالأمم المتحدة وتعترف بها غالبية الدول العربية.

كنا نتمنى أن تباشر كل القوى السياسية حواراً لصيغة من الشراكة داخل المجلس التشريعي تمهد الطريق لحكومة وحدة وطنية، لأن حركة حماس لا يمكنها تشكيل حكومة ناجحة بدون حركة فتح، وفتح لا يمكنها أن تكون خارج السلطة وخارج الحكومة.

فوز حركة حماس ومأزق التوفيق بين المقاومة والسلطة

إن كانت حركة حماس لا تريد الاعتراف بإسرائيل، ولا بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير مع إسرائيل، ولا بالمبادرة العربية، ولا بقرارات الشرعية الدولية... فلماذا دخلت الانتخابات أصلاً وهي تعرف أنها انتخابات سلطة حكم ذاتي مرجعيتها اتفاقات أوسلو؟ وماذا تريد من خلال وجودها بالسلطة؟ الجواب الذي يتبادر للذهن مباشرة أنها تريد عكس ذلك،أي عدم الاعتراف بإسرائيل، ومواصلة نهج المقاومة المسلحة، والتمسك بالشرعية الدينية والتاريخية. ولكن كيف نوفق بين ذلك وبين دعوة حماس لهدنة طويلة المدى؟ وكيف يستقيم ذلك وإسرائيل تسمح لقادة حماس بالتنقل العلني داخل الوطن وخارجه، وعقد لقاءات وندوات داخل الوطن وخارجه؟ أيضاً، السؤال الذي يفرض نفسه: هل ما يجري قد فاجأ حركة حماس وبالتالي وقَعت في مصيدة أُعدت لها، أم كان أمراً متوقعاً، وبالتالي فهي تعرف ما تريد وليست منزعجة مما يجري؟

نعتقد بأن حركة حماس لم تدخل الانتخابات عن جهل ورعونة، ربما فوجئت بالنسبة الكبيرة من الأصوات، ولكنها كانت راغبة بالسلطة وتسعى إليها ليس لذاتها، ولكن كمدخل لمشروع إسلامي أكبر كانت قيادة الإخوان المسلمين تخطط له. كما نعتقد بأن ما جرى من حصار لم يفاجئ كثيراً قادة حماس لأنهم ليسوا من الغباء السياسي ليعتقدوا أنه بمجرد نجاحهم بالانتخابات فإن العالم الخارجي سيغيّر استراتيجياته ومواقفه تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وسيشتغل على أجندة حماس السياسية

المُعَبر عنها بشعاراتها المعادية لإسرائيل والمطالبة بإزالتها! وقادة حماس يدركون جيداً أن إسرائيل وحلفاءها لم يعارضوا منح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة لأنهم كانوا غير ديمقراطيين، وكانوا يريدون انتزاع حقوقهم بالكفاح المسلح، وعندما يصبحون ديمقراطيين ويعلنون الهدنة أو وقف المقاومة ستُقدم لهم هذه الحقوق على طبق من الفضة! وقادة حماس يعلنون دوماً بأن الراحل (أبو عمار) والمنظمة قدموا كثيراً من التنازلات ولم يحصلوا على شيء.

مباشرة بعد فوز حماس صدرت عدة إشارات توحي إلى أن لدى حماس استعداد للتعامل مع نهج التسوية، منها الرسالة التي وجهها وزير الخارجية الدكتور محمود الزهار إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وحديث بعض قادتها عن الاعتراف بإسرائيل كأمر واقع أو الاعتراف بالمبادرة العربية، وقد فسرت هذه الإشارات بأن لدى حماس استعداد مسبق للدخول في نهج التسوية أو مسايرته، ولكنها تحتاج لوقت حتى تستطيع تمرير خطاب التسوية واستحقاقاته السياسية على قاعدتها الشعبية المعبأة بثقافة مناقضة لثقافة التسوية.

وإذا ما صدقت توقعات القائلين إن حماس ستنهج نهج منظمة التحرير وتتعامل مع استحقاقات التسوية السلمية في وقت قريب، فإن حركة حماس ستسجل سابقة خطيرة وغير أخلاقية سياسياً؛ وهي استغلال حصار الشعب وتجويعه، بل وإظهاره بصورة مذلة أمام العالم، وتصعيد خلافها مع حركة فتح، لتوظف ذلك كله كمبرر لتنازلات كانت مستعدة لها أصلاً، أي لتقول إنها لم تتنازل عن ثوابتها إلا نتيجة الضغوط التي مورست عليها، ولأن هناك مؤامرة داخلية وخارجية لإسقاط الحكومة، وأنها اضطرت للاعتراف باستحقاقات التسوية أو وقف المقاومة لأن الوضع الاقتصادي لم يعد محتملاً والشعب يضغط على الحكومة لتقديم تنازلات... الخ.

مقابل هذا السيناريو هناك سيناريو أكثر احتمالاً نتلمس ملامحه، أيضاً، من تصريحات متعددة لقادة حماس بالداخل والخارج، وهو الرفض المطلق للاعتراف بإسرائيل أو بالاتفاقات الموقعة. فإذا كانت حماس لا تريد السلام والتسوية ضمن الاتفاقات الموقعة، وفي نفس الوقت لا تريد الدخول في مواجهة مسلحة مع إسرائيل وقد ثبت أنها أكثر التنظيمات التزاما بالتهدئة، إذن ماذا تريد حركة

حماس؟ هنا يقفز للذهن مشروع الشرق الأوسط الكبير ورغبة واشنطن في تمكين الإسلاميين من السلطة في العالم العربي وحركة حماس جزء من جماعة الإخوان المسلمين، وبالتالي تتراجع إلى الوراء قضية الاعتراف بإسرائيل أو باتفاقية أوسلو ما دام المخطط يسعى لفصل غزة عن الضفة وتمكين حماس من حكم قطاع غزة.

ثالثاً: احتدام الخلافات والبحث عن مخارج

وثيقة الوفاق الوطني مخرج مشرف لكل الأطراف

لا تكمن قيمة وثيقة الأسرى التي تم توقيعها في مايو (2006) في بنودها الثمانية عشر بقدر ما تكمن في الموقعين عليها، ولذا سميت بوثيقة الوفاق الوطني، وهي في حقيقة الأمر مشروع وفاق وطني. قيمة الوثيقة تكمن في أن قادة غالبية الفصائل الفلسطينية الفاعلة وضعوا خطوطاً عريضة لإستراتيجية عمل وطني وهي عناوين تحتاج إلى جهد كبير من الجميع لصيرورتها قوانين وممارسات والتزامات متبادلة، وهي تحتاج لجهود أعظم حتى يعترف بها العالم الخارجي وخصوصاً إسرائيل، وحتى تجد الوثيقة طريقها للتنفيذ فهي تحتاج إلى موافقة مؤسَّسة على الرضا وحسن النية، وليس أن تفرض فرضاً ولو باستفتاء شعبي، وتمنينا من حركة حماس وممن يتحفظ على الوثيقة إعادة النظر بموقفهم(17)، فلا نعتقد بأن القادة في سجون الاحتلال الذين وضعوا الوثيقة أقل وطنية من القادة خارج السجن أو أقل إدراكاً لخطورة المرحلة.

من يقرأ وثيقة الأسرى سيجد أنها على درجة من المرونة بحيث تمنح مخرجاً للجميع؛ مخرجاً لحركة فتح يسمح لها بالمشاركة بحكومة وحدة وطنية، ومخرجاً لحركة حماس يساعدها ويساعد الحكومة على التخفيف من الضغوط الممارسة عليهما والتي تطالبها بالاعتراف بإسرائيل أو التخلي عن الحق بالمقاومة أو التفرد بتهمة الإرهاب، كما أن الوثيقة- كما أشرنا- مجرد خطوة أولى وأساس لإستراتيجية عمل وطني، وهي تسمح للجميع المشاركة ببناء هذه الإستراتيجية دون تعارض مع

برنامجه وعقائده، ويجب أن لا نستسهل الأمور ونعتبر بأن مجرد الاعتراف بالوثيقة سيحل المشاكل العالقة، فالمشوار طويل والمهم هو توفر حسن النية من الجميع.

لحماية القرار الوطني الفلسطيني المستقل
كان يجب تشكيل حكومة وحدة وطنية(18)

كنا نتمنى أن يتوج (العرس الديمقراطي) بتشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن حسابات حزبية داخل حركة فتح(19) وحسابات عقائدية خارجية عند حركة حماس حالت دون تشكيل هذه الحكومة وتفردت حركة حماس بالحكومة كما كان الأمر مع حركة فتح سابقاً، ولكن الحكومة هذه المرة لا تلتزم بالبرنامج السياسي الذي تلتزم به السلطة والرئاسة، ما أوجد نظاماً سياسياً رسمياً برأسين وإستراتيجيتين، فعمقت الانتخابات من أزمة السلطة والنظام السياسي بدلاً من أن تكون عوناً ومخرجاً لهما من مأزقهما.

ما أن مرت عدة أيام على تشكيل حماس الحكومة حتى ارتفعت الأصوات من حركة حماس لتتحدث عن التآمر على الحكومة والحركة لأن الجهات المانحة أوقفت دعمها للسلطة، وإسرائيل واصلت عدوانها، وحركة فتح لم تلتزم ببرنامج الحكومة وسياستها... الخ! والسؤال الذي فرض نفسه في هذا السياق: هل كانت حركة حماس تنتظر من دول العالم أن تتجاهل التزاماتها وتعهداتها الدولية والقواعد التي تحكم علاقتها بالصراع في المنطقة وتشتغل على أجندة وبرنامج وأهداف الحركة لمجرد أنها منتخبة ديمقراطياً؟ وهل كانت حركة حماس تنتظر من حركة فتح أن تتعامل معها بوضوح وشفافية أو بطريقة مغايرة للطريقة التي كانت حركة حماس تتعامل بها مع حكومات فتح... وحماس تعرف بأن حركة فتح منهزمة بالانتخابات ومتهمة من حماس نفسها بالفساد إضافة إلى كونها تشتغل على برنامج سياسي مخالف لبرنامج الحكومة؟

إذا كانت حركة حماس وحكومتها تعتقدان وتنتظران من هذه الأطراف تصرفات غير ما كان منها فهذا جهل بالسياسة، وإن كانتا تتوقعان مثل هكذا معاملة فيفترض أن تكون عند الحكومة

سياسات عامة وخطط للتعامل مع هذا المحيط المعادي أو العاجز في أفضل الحالات بدلاً من الهروب نحو خطاب التآمر، أو ما هو أخطر من ذلك؛ ونعني التهرب من تحمل مسؤولية اتخاذ القرار السياسي الوطني، وترحيل هذا القرار لأطراف خارج حدود الوطن، خصوصاً أن هناك مؤشرات مقلقة على محاولات حثيثة لمصادرة القرار الوطني لصالح أطراف خارجية، وإذا غاب القرار الوطني غابت الهوية الوطنية التي هي الحلقة المركزية أو الأداة الرئيسة في نضالنا ضد إسرائيل نقيض وجودنا الوطني، كما أن الهوية الوطنية هي حصيلة نضال امتد لأكثر من أربعة عقود.

مع انكشاف محدودية الدعم العربي والإسلامي للشعب وللحكومة، لم يعد مجالاً للمكابرة والتهرب من الحقيقة التي يعرفها ويدعو لها كل صغير وكبير، وتتعامى عنها النخبة الحاكمة، وهي تشكيل حكومة وحدة وطنية إن أردناها سلطة وطنية تؤسس دولة في إطار الشرعية الدولية، وقيادة وحدة وطنية إن أردناها حركة تحرر وطني. وحيث إن كل القوى السياسية، فيما عدا الجهاد الإسلامي تريد سلطة وحكومة، فمطلوب الإسراع بتشكيل حكومة وحدة وطنية تتعامل مع المستجدات كحكومة طوارئ، وهذه الحكومة لا تعني بالضرورة فشل حكومة حماس، بل رداً على تحديات ومستجدات طارئة وللخروج من حالة الانتظارية المهيمنة على مؤسستي الرئاسة والحكومة وكل النخبة، ولا ندري ماذا ينتظرون؟

قد يقول قائل إن التحديات كبيرة والأمور معقدة مما كان لا يسمح للقيادة فعل شيء، وكان مطلوب منحها مزيداً من الوقت حتى تزول الهجمة الإسرائيلية!

مثل هذا القول التبريري بعيد عن فهم حقيقة ودور النخبة السياسية أو مؤسسة القيادة، فلا قيمة للقيادة إن لم تجد حلولاً للمهام الصعبة التي تواجه الشعب، ولا تُختبر مصداقية القيادة إلا في الأوقات الصعبة، وكل تاريخنا صعب، أما قيادات الظروف المريحة والنضال المريح فلا نحتاج لها وليست من متطلبات المرحلة.

وعليه إن لم يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية بأسرع ما يمكن فالقرار الوطني المستقل سيهجر أرض الوطن، وستتآكل شرعية ومصداقية وفعالية مؤسسات السلطة مع مرور الزمن، وسيصبح همَّ

غالبية سكان الضفة والقطاع مجرد تحسين شروط المعيشة، وبعض العمليات العسكرية العبثية تنَفِّس عن وطنية مكبوتة للبعض، أو تكون مجرد وظيفة لعناصر ولحساب أجندة خارجية.

تراجيديا حكومة الوحدة الوطنية[20]

نعم إنه لأمر أكثر من مأساوي أن يصبح ما يُفترض أنه من الأساسيات والبدهيّات بالنسبة إلى أي شعب خاضع للاحتلال- ونقصد بذلك قيادة وإستراتيجية أو حكومة وحدة وطنية- يصبح حقلاً للمزايدات السياسية، بل والمهاترات. عندما تصبح الوحدة الوطنية محل خلاف، فالوطن ليس هو الوطن، والشعب ليس هو الشعب، والهوية ليست هي الهوية، والمواطن ليس هو المواطن عند الجميع. لقد أدت السياسات الخاطئة إلى تحويل أقدس وأعدل قضية في العالم إلى سيرك يتفرج عليه الجميع؛ سيرك دموي لاعبوه شباب ونساء وأطفال يموتون معتقدين أنهم يستشهدون دفاعاً عن وطن.

إنه لأمر مأساوي أنه في الوقت الذي كانت تواصل فيه إسرائيل عدوانها العسكري على قطاع غزة، والعدوان الأكثر خطورة الذي يجري في الضفة وهو استمرار الاستيطان وتزايده واستمرار بناء الجدار واستمرار تهويد القدس، والتراجع عن تنفيذ خطة الانطواء، في هذا الوقت كان السياسيون يتجادلون حول تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهو اختلاف وصراع في الحقيقة على السلطة والمواقع والمناصب. لو كان الحوار ديمقراطياً لاستبشرنا خيراً لأن الحوار الديمقراطي جزء من العملية الديمقراطية، لكنه للأسف حوار يكشف زيف ما سمّوه العرس الديمقراطي والتجربة الديمقراطية الرائدة! أي حوار لا ينطلق من اتفاق على المبدأ والثوابت والمرجعيات وحسن النية ويكون فيه المتحاورون مشبعين بثقافة الديمقراطية لا يمكنه إلا أن يؤدي لتعميق الخلاف أو تحويل الحوار لحوار الطرشان.

لا نريد العودة مجدداً إلى الانتخابات والتساؤل هل كانت الانتخابات خياراً وطنياً فلسطينياً؟[21] ولكننا سنسلم بنتائج الانتخابات التي أدت إلى فوز حركة حماس، ومن ثم تشكيلها للحكومة

ونتساءل: أليس من المفروض على حكومة منبثقة عن عملية انتخابات ديمقراطية أن تحترم ثقافة وقيم وآليات الممارسة الديمقراطية؟ أليس من المفروض من حزب فاز بالانتخابات تحت شعار (الإصلاح والتغيير) أن يصلح ويغير إلى الأفضل حياة الناس في إطار الصلاحيات المسنودة لحكومة حكم ذاتي إداري محدود، وهو إصلاح في القضايا التي كانت الحكومات السابقة مقصرة فيها أو كانت حكومات فاسدة..الخ؟ أليس مطلوب ومفروض من الحكومة أن تؤمن تعليم أفضل وصحة أفضل وفرص عمل أفضل..الخ؟

كانت حركة حماس تدرك والناس يدركون بأن الناخبين لم ينتخبوهم لأنهم يريدون تحرير كل فلسطين والسابقون كانوا يريدون أقل من ذلك، وحركة حماس كانت تدرك أن الشعب لم ينتخبهم لأنهم حركة مقاومة مسلحة فيما السابقون تخلوا عن المقاومة. الكل يدرك أن الشعب في الضفة وغزة انتخب حماس نظراً لوجود فساد مالي وإداري في الحكومات السابقة، ولأن مسار التسوية تعثر، وآفاق الحل السلمي أغلقت، ولأن حالة من الفوضى كانت تسود مناطق السلطة، وبالتالي انتخب الشعب حركة حماس لتخرج السلطة والنظام السياسي من مأزقه وتؤمن له حياة كريمة وتفتح آفاق حل سلمي عادل ومشرف.

خطاب رئيس الوزراء إسماعيل هنية يوم الجمعة (8/ 8/ 2006)، والذي قال فيه إن الحكومة ستبقى لأربع سنوات، وفي نفس الوقت يقول إنه مع حكومة وحدة وطنية، يطرح أكثر من علامة استفهام حول جدية التعامل مع تشكيل حكومة وحدة وطنية، وبأي معالجة عجائبية يمكن التوفيق بين التأكيد على استمرار الحكومة بنفس برنامجها وسياساتها والقول بتشكيل حكومة وحدة وطنية؟

إذا ربطنا حديث رئيس الوزراء بتصريحات سابقة لمسئولين حمساويين آخرين كالقول إن حكومة حماس وجدت لتبقى، وقول آخرين إن حماس مستعدة لقلب الطاولة على الجميع، وقول نائب عن حماس في لقاء إذاعي مباشر كنت أحد طرفيه، قوله: (هذا هو برنامجنا ومواقفنا ومن لا يعجبهم أعلى ما في خيلهم يركبوا)! أيضاً تشكيل قوات الإسناد التي لم توجد لوضع حد للانفلات الأمني بل

كقوة حماية وإسناد للحكومة ضد أي محاولات انقلابية ضدها. إذا ربطنا كل هذه الأمور مع بعضها البعض يحق لنا التساؤل: هل حركة حماس ومن حيث المبدأ مع تشكيل حكومة وحدة وطنية؟

حتى تتشكل حكومة وحدة وطنية يجب توفر أربعة شروط، وكل شرط يشكل مرحلة، ولا يمكن أن تسبق مرحلة ما قبلها أو القفز من إحداها إلى الأخرى، وهذه المراحل:

1- المبدأ: أي أن يكون اقتناع وإيمان من حيث المبدأ بتشكل حكومة وحدة وطنية، والمبدأ يفترض قناعة من الجميع بأن الوطن أكبر وأهم من الحزب، وأنه لا يمكن لحزب واحد مهما كانت الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات أو ما له من تاريخ نضالي واعتراف دولي، لا يمكن له أن يتحمل مسؤولية القضية الوطنية أو يقصي الآخرين إن أرادوا مشاركته هذه المسؤولية.

2- الثوابت والمرجعيات: إذا توفر المبدأ تأتي مرحلة الاتفاق على الثوابت والمرجعيات، أي الاتفاق والتراضي على الثوابت الوطنية والمرجعيات التي عليها يتم رسم السياسات العامة، فمثلاً يجب الاتفاق على موقف موحد من قضايا السلم والحرب، وحول مفهوم الوطن والدولة والهوية الوطنية، موقف موحد من الشرعية الدولية والمبادرة العربية..الخ، الاتفاق على الثوابت والمرجعيات يحد من حالة الاستقطاب الحادة والاحتقان وحالة مصادرة القرار الوطني لجهات خارجية. دون التراضي على الثوابت والمرجعيات لا يمكن حصول تداول سلمي ديمقراطي على السلطة وإن حدث لا يستمر، وبدونه لا يمكن تشكيل حكومة ولا قيادة وحدة وطنية لأن الوحدة تكون على هذه الثوابت والمرجعيات، وإن قامت حكومة وحدة وطنية بدون الاتفاق على الثوابت والمرجعيات فستكون حكومة وحدة شكلية مجاراة للجمهور أو خضوعاً لاستحقاقات خارجية، وفي جميع الحالات لن تعمر طويلاً.

3- برنامج الحكومة: البرنامج هو صيرورة الثوابت والمرجعيات قوانين وبرامج عمل وسياسات قطاعية، وبرنامج الحكومة يبنى على الثوابت وأحياناً بتصرف يتفق عليه الجميع. لا يمكن لأية حكومة أن تستمر إن كان برنامجها متعارضا مع الثوابت والمرجعية، وفي حالة إصرار الحكومة

على برنامجها بالرغم من تعارضه مع الثوابت، فهذا يؤسس لحالة انقلابية، وقد يؤدي الأمر إلى حرب أهلية.

4- الأشخاص: ونقصد الأفراد الذين سيولون المناصب الوزارية، وهذه أسهل المراحل وأقل الشروط إثارة للجدل إن توفرت العناصر الثلاثة السابقة.

والسؤال: هل كانت تتوفر هذه الشروط عند القوى السياسية وخصوصاً عند الحزبين الكبيرين؟ كنا نأمل أن يكون التوقيع على وثيقة الأسرى قد حسم الشرطين الأولين لتشكيل حكومة وحدة وطنية؛ أي المبدأ والثوابت والمرجعيات، وبالتالي يقتصر الحوار على البرنامج، ولكن من خلال متابعتنا لما كان يجري في الحوارات وما نسمعه من تصريحات، يبدو أننا عدنا إلى نقطة الصفر؛ أي أن الخلاف يدور حول المبدأ والثوابت. ويبدو أن الضغوطات الخارجية على الطرفين هي السبب الرئيس في تعثر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، إلا أن هذه الضغوط ما كان لها أن تنجح لو لم يكن هناك البعض من أصحاب النفوذ والقرار يسهل على القوى الخارجية تسهيل مهمتها.

ولنكن أكثر وضوحاً وصراحة فإن ضغوطاً مورست على قيادة حركة حماس في الداخل لإفشال حكومة الوحدة الوطنية إن كان برنامج هذه الحكومة متطابق مع برنامج منظمة التحرير أو حتى قريب منه، لأن هؤلاء يرون أن حماس جزء من جماعة الإخوان المسلمين، وهي حركة متكاملة وشاملة ولا يمكنها أن تكون جزءاً من كل حتى وإن كان هذا الكل هو الكل الوطني، فهي الكل وعلى الآخرين الالتحاق بها إن أرادوا، وهذا هو تفسيرنا لخطاب رئيس الوزراء المشار إليه، فمفهومه للوحدة الوطنية هو الحفاظ على برنامج حكومة حماس وما تعتقد الحركة أنها ثوابت وعلى الآخرين الالتحاق بهذه الحكومة وليسموها حكومة وحدة وطنية إن شاؤوا! بالمقابل كان هناك من يريد أن يفشل حكومة الوحدة الوطنية خدمة لأغراض أمريكية وإسرائيلية أو لأغراض شخصية، فحكومة وحدة وطنية تتعامل بجدية مع مسألة السلام والتسوية ومع المبادرة العربية والشرعية الدولية قد تؤدي إلى العودة لتسوية من منطلق قوة الموقف الفلسطيني، وبالتالي فتح أفق جديد للسلام الحقيقي وهو ما لا ترغب به أمريكا وإسرائيل.

بالرغم من ذلك فلا حل لأزمة النظام السياسي الفلسطيني إلا بالإصرار على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وفضح كل من يعمل على إفشالها. نعم من صلاحيات الرئيس (أبو مازن)،ومن حقه بالقانون أو بروح القانون أو بالسلطة التقديرية، أن يتخذ إجراءات تؤدي لحل الحكومة كالدعوة لإعلان حالة الطوارئ أو الدعوة للاستفتاء أو لانتخابات مبكرة، إلا أن الخشية أن تستغل القوى نفسها غير الراغبة بتشكيل حكومة وحدة وطنية، تستغل الظرف لتشعلها حرباً أهلية أو فوضى.

رابعاً: حكومة حماس والبحث عن ذرائع للانقلاب على الشرعية

ليست حكومة حماس وحدها بل كل الحكومات الفلسطينية مستهدفة إسرائيليا(22)

أكثر المسؤولون في حركة حماس من القول إن الحكومة الفلسطينية التي يترأسونها مستهدَفة من طرف إسرائيل والولايات المتحدة، بل أحياناً يقولون إن كل دول العالم تحاصر هذه الحكومة، فيما كانت الحكومات السابقة- حكومات حركة فتح- صديقة أو موالية لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا القول يحتاج إلى وقفة تمعن. لا محاجة بأن الحكومة الفلسطينية المنبثقة عن مجلس تشريعي منتخب ديمقراطياً تتعرض لحصار متعدد المجالات ومتعدد الأطراف، فهناك حصار مالي واقتصادي وحصار سياسي ودبلوماسي، وأطراف الحصار متعددون على رأسهم بطبيعة الحال إسرائيل والولايات المتحدة ودول أوروبية، وأيضاً دول عربية، والمشكلة في رأينا ليس وجود الحصار، ولكن تعامل حركة حماس مع الحصار وكيف تفهمه وتسوقه للجمهور. المشكلة في استغرابها واستهجانها لما تتعرض له الحكومة التي شكلتها للحصار واعتباره أمراً غير متوقع وكمؤامرة على الحكومة الفلسطينية الراهنة فقط لأنها حكومة حماسية!

مَن يفكك الخطاب السياسي للحكومة ولحركة حماس سيجد هذا الخطاب يعتريه تناقض كبير يعبر عن مأزق حقيقي تعيشه الحركة داخل فلسطين(23)، وهو مأزق الانتقال من حركة جهادية لحركة سياسية تريد أن تكون ديمقراطية في فترة زمنية قصيرة، وهو أيضاً مأزق التوفيق ما بين المرجعية الأيديولوجية الدينية الأممية باعتبار الحركة امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين كما يرددون

دوماً، ومن جهة أخرى متطلبات العمل الوطني النابعة من خصوصية الحالة الفلسطينية وتميزها عن ساحات العمل السياسي التي تشتغل فيها جماعة الإخوان المسلمين. وهناك تناقض ثالث ينتاب الخطاب السياسي للحكومة وللحركة وهو يستشف عندما تلجأ للدفاع عن نهجها ورفضها للضغوط الممارسة عليها للتعامل مع استحقاقات التسوية، بالقول إن الحكومات السابقة والرئيس (أبو عمار) لم يشفع لهم كل التنازلات التي قدموها حيث لم تعترف إسرائيل بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بل قتل الرئيس (أبو عمار) على يد الإسرائيليين. فالحركة هنا وكأنها تعترف بأنها ليست الوحيدة المستهدفة، بل كل الحكومات السابقة، فالمشكلة إذن هي ليست الاعتراف أو عدم الاعتراف بإسرائيل وبالتسوية، بل في أن إسرائيل التي لا تريد التسوية والسلام، وهذا يعني أن الحكومة الحالية لا تُحاصر لأنها حكومة حمساوية، بل لأنها حكومة فلسطينية، وهذا ما نود توضيحه.

وسط الصراعات والخلافات بين الأحزاب السياسية على السلطة وعلى كسب تأييد الشارع، نسي كثيرون حقيقة أن ما يجري ليس سلاماً، بل مشروع تسوية، ونسوا بأن منظمة التحرير لم تدخل التسوية في ظل أوضاع مريحة، وبالتالي لم تشارك فيها على قاعدة الندية، ونسي الجميع بان الولايات المتحدة وإسرائيل ليسوا ولم ولن يكونوا جادين في سعيهم للسلام، وبالتالي لم يكونوا مرتاحين لوجود سلطة وطنية حقيقية وحكومة فلسطينية قادرة على القيام بمهامها بجدارة واقتدار، ونسى أو تناسى الجميع بأنه طوال سنوات وجود السلطة استمر الخلاف بين الفلسطينيين والإسرائيليين على شكل وطبيعة السلطة.

كان الفلسطينيون وعلى رأسهم المرحوم ياسر عرفات – الذي مارس بعض الأمور البروتوكولية – السجاد الأحمر وطقوس رئاسية تقليدية – التي كانت محل سخرية من البعض يريدونها سلطة وطنية تؤسِس للدولة وتحافظ على الكيانية السياسية والشخصية الوطنية في ظروف دولية وإقليمية غير مواتية، كانت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة الأمريكية يريدونها سلطة شكلية يتلهى بها الفلسطينيون عسى ولعل أن تنسيهم حقيقة أنهم شعب تحت الاحتلال، ولم يتورع كل طرف في استعمال كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتحقيق أهدافه، وكانت أهم ورقة تستعملها إسرائيل

للتخريب على السلطة وإعاقة عملها هو التأثير على عمل الحكومات المتعاقبة والحيلولة بينها وبين القيام بمهامها بالرغم من أنها، أيضاً، كانت حكومات منبثقة عن مجلس تشريعي منتخب، وأيضاً تحميل السلطة مسؤولية الأعمال المسلحة التي تقوم بها حركتي حماس والجهاد الإسلامي، فبعد كل عملية تقوم إسرائيل بقصف وتدمير مقرات السلطة، بل إن اجتياح إسرائيل للضفة الغربية ومحاصرتها الرئيس (أبو عمار) جاء بعد عملية فندق بارك في مدينة نتانيا يوم (27 مارس 2002) التي نفذها مقاتل من حركة حماس.

وهكذا، ولأن تل أبيب وواشنطن لم تكونا جادتين بالسلام وبالتسوية العادلة، فقد أيّدتا السلطة الفلسطينية علناً فيما كانتا تعملان كل ما من شانه تفريغها من مضمونها الوطني، ووضع العراقيل أمامها لمنعها من القيام بمهامها الوطنية. لم يتوقف الأمر على التهرب من الاستحقاقات المفروضة على إسرائيل بمقتضى اتفاقات أوسلو ولواحقه كعدم الانسحاب من مناطق منصوص عليها ووقف الاستيطان... الخ، بل تعدى ذلك لاستهداف الحكومة باعتبارها الأداة التنفيذية للسلطة. استهداف الحكومة الفلسطينية في تلك المرحلة أخذ عدة أشكال؛ منها إعاقة عملها الإداري، وعرقلة حرية التنقل بين شطري الوطن، والتدخل في التوظيف خصوصاً في المواقع العليا بحيث كان يوضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب، وإعاقة كل محاولات إصلاح السلطة سواء مالياً أو إدارياً أو سياسياً، وتدمير الاقتصاد الوطني، إلا أن أخطر استهداف كان الإفساد المالي والإداري والأخلاقي.(25)

لم تكن الأموال التي تقدم للسلطة ولرجالها تخدم دائماً المصلحة الوطنية، ففي كثير من الأحيان كانت تجري عمليات إفساد مالي للحكومة بشكل مباشر، وقد استُدرج البعض من العاملين في السلطة لهذا الفخ وأصبحوا أسرى للمال، ومَن يمدهم بالمال أو ييسر عليهم أمر الحصول عليه بعقود خاصة أو احتكارات لسلع محددة أو تسهيل معاملات تجارية يقومون أو يشاركون بها، ولم يتوقف استهداف الحكومات السابقة على الإفساد الفعلي، بل تعداه بترويج وتضخيم الحديث عن الفساد. الفساد المالي والإداري كان موجوداً ولا شك، ولكن إسرائيل ومن يدور في فلكها كانوا يضخمون

الحديث عن الفساد، بل لا يتورعون عن كشف فساد من كانوا ضحية إفسادهم، لأن إفساد الحكومة والقول بفسادها يسيء في النهاية للسلطة الوطنية ولمن يعمل على صيرورتها سلطة تؤسس للدولة وتحمي المصلحة الوطنية.

إذن، كل حكومة فلسطينية هي محل استهداف من طرف إسرائيل، وليست الحكومة الحالية فقط، لأن إسرائيل لا تريد لأي حكومة فلسطينية أن تنجح في تسيير أمور الناس وخلق استقرار وطمأنينة، بل تعمل دوماً على إغراق كل حكومة فلسطينية بمشاكل لا تنتهي، لأن نجاح الحكومة الفلسطينية في مهامها الوظيفية من إدارية واقتصادية سيجعل مناطق السلطة مناطق جاذبة للفلسطينيين فيما إسرائيل تريدها مناطق طاردة لهم، ومن جهة أخرى فإن نجاح أية حكومة فلسطينية سيقوي السلطة ما يدفع بالانتقال إلى خطوة أخرى؛ وهي التفرغ للقضايا الإستراتيجية المتعلقة بالتسوية والمفاوضات، حيث سيكون المفاوض الفلسطيني المستند على حكومة وسلطة مستقرة أكثر قوة على طاولة المفاوضات، وإسرائيل لا تريد أن تجلس على طاولات المفاوضات مع مفاوضين فلسطينيين أقوياء، هذا إن كانت أصلاً تريد المفاوضات.

كان على الحكومة الفلسطينية التي تترأسها حماس وأية حكومة قادمة أن تقرأ جيداً أسباب تعثر وفشل الحكومات السابقة بالقيام بمهامها. لو قرأت حركة حماس جيداً وبصدق تجربة الحكومات السابقة لأدركت جيداً أنها ليست الحكومة الوحيدة المستهدفة، وإنها حتى لو اعترفت بإسرائيل وبالتسوية فلن يسمح لها بالنجاح كحكومة، ليس لأنها حكومة حماسية بل لأنها حكومة فلسطينية، وهذا كان يتطلب من حركة حماس الخروج من عقدة تضخيم الذات والتمركز على الذات، فإسرائيل تريد ترويج أن المشكلة هي مع حركة حماس التي ترفض الاعتراف بإسرائيل حتى تحرض العالم الخارجي خصوصاً الذي يؤيد عملية التسوية على حماس، وحتى تخلق فتنة داخلية وتؤلب الفلسطينيين بعضهم على بعض، فيما مشكلة إسرائيل هي مع كل الشعب الفلسطيني، هذا ما كان يجب أن تفهمه حكومة حماس وأية حكومة قادمة.

حكومة وحدة وطنية أم حكومة فك الحصار[26]

في محاولة لتدارك الأمر قبل الانفجار، حيث وصلت الحكومة التي تتنفرد بها حركة حماس إلى طريق مسدود، راج الحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية. بدأ الأمر بتوق ورغبة، ثم انتظار وترقب، ثم قلق وحذر ثم حالة من الإحباط واللامبالاة، ثم جاءت التصريحات والتفسيرات المتناقضة والمثيرة للّبس حول برنامج حكومة الوحدة الوطنية والغرض من تشكيلها، ثم المماطلة والتأجيل المتوالي للإعلان عنها. كان هذا هو حال الفلسطينيين قبيل تشكل حكومة الوحدة الوطنية الموعودة.

إن أكثر ما استوقفنا هو ربط الإعلان عن الحكومة برفع الحصار، إذا أضفنا إلى ذلك ما كنا نلمسه على الأرض من غياب أي جهود تعبوية وتحسيسية من كل الأطراف لأهمية وجود حكومة وحدة وطنية، كل ذلك دفعنا للتساؤل مجدداً إن كان هناك إدراك لأهمية تشكيل حكومة وحدة وطنية؟ وهل توجد نية حقيقية بتشكيل هذه الحكومة؟ ولو شُكلت الحكومة المنشودة ولم يُرفع الحصار فهل سيفرط عقد حكومة الوحدة الوطنية؟ أو بصيغة أخرى هل حكومة الوحدة الوطنية ضرورية لرفع الحصار فقط؟ أم لأن الوضع الطبيعي هو وجود حكومة وحدة وطنية؟ وإذا كان الحصار مبرراً لتشكيل حكومة وحدة وطنية أليس من الأجدر أن يكون الاحتلال والإرهاب الصهيوني المتواصل أكثر دافعية لتشكيل حكومة وحدة وطنية؟

عشرات الأسئلة تزاحمت في عقولنا ونحن نراقب تراجيديا تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وكنا نعتقد بأن الحصار هو عامل إضافي لتشكيل هذه الحكومة وليس السبب الوحيد، ذلك أن شعبنا الذي يخضع للاحتلال منذ عقود لا يمكنه مواجهة الاحتلال إلا بتوحيد كل جهوده، بل يحتاج الأمر حتى لتوحيد جهود الأشقاء العرب والمسلمين، ومن هنا كان مطلب القيادة الموحدة على رأس سلم اهتمامات حركة المقاومة الفلسطينية بكل فصائلها منذ الستينيات، خصوصاً أن التعددية الحزبية لم تكن تعبيراً عن نزعة ديمقراطية بقدر ما كانت مفروضة بسبب تدخل عربي وإقليمي بالقضية من خلال وجود أحزاب فلسطينية تابعة لها.

لو عدنا قليلاً إلى الوراء لوجدنا أن مطلب الوحدة الوطنية قد تجسد نسبياً عندما استطاعت الفصائل التوافق على دخول منظمة التحرير والاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد في العام (1968)، وبالرغم من العثرات والسلبيات التي صاحبت مسيرة هذه المنظمة إلا أنها شكلت عنواناً للقضية الوطنية، ووحدت الرؤية والهدف لسنوات طوال، ولولا وجود منظمة التحرير بهذه الصفة ما كانت القضية وصلت إلى كل العال، وما كان للشعب الفلسطيني سفارات وممثليات في أكثر من مائة دولة. وحتى عندما بدأت المتغيرات الدولية والإقليمية تزعزع ما كان يُعتبر ثوابت وطنية، فإن المرونة التي مسّت هذه الثوابت كانت محل توافق الجميع تقريباً.

كان يجب أن لا يتم التعامل مع مطلب تشكيل قيادة موحدة أو حكومة وحدة وطنية كعمل تكتيكي أو ظرفي لتجاوز أو التحايل على الحصار من طرف حركة حماس أو مناورة للتحايل على نتائج الانتخابات وعلى الحكومة الحالية من طرف حركة فتح، بل التعامل معها كخيار استراتيجي وضرورة حياتية للفلسطينيين، وتصحيح لخطأ كان سبباً في كثير من تعثر المشروع الوطني. عدم وجود حكومة وقيادة وحدة وطنية خلال السنوات السابقة كان خللاً استراتيجياً، وهو خلل لا يعود لأن فتح كانت راغبة بالتفرد بالسلطة، بل لأن حركة حماس كانت ترفض الاعتراف بشرعية السلطة وبمرتكزات النظام السياسي الأوسلوي كما كانت تسميه. وعليه لا يجوز وضع اشتراطات على مبدأ وجود حكومة وحدة وطنية، فإن لم يؤد تشكيل هذه الحكومة لرفع الحصار فيجب أن لا نقول بأن مبرر وجود حكومة الوحدة الوطنية قد انتفى، بل يجب أن تعمل هذه الحكومة على رفع الحصار ومواصلة العمل بالنسبة لكل المهام الوطنية.ربط تشكيل حكومة وحدة وطنية برفع الحصار إنما يفقد هذا المطلب الوطني النبيل قيمته ومعناه.

كنا ندرك بأن السبب وراء تأخير قيام حكومة وحدة وطنية لا يعود فقط لاعتبارات تخص تشكيل الحكومة سواء تعلق الأمر ببرنامج أو أشخاص أو أهداف الحكومة... الخ، بل هناك أسباب أخرى أكبر وأشمل من مسألة الحكومة، ونقصد الجندي الإسرائيلي الأسير(27) وإطلاق الصواريخ من غزة والاجتياحات الإسرائيلية المتواصلة والمعابر ورفع الحصار، وبالتالي نجاح الفلسطينيين في

التوصل إلى تفاهمات داخلية حول تشكيل الحكومة لن يحل المشكل، بل يحتاج الأمر إلى جهود إقليمية ودولية لحل القضايا المشار إليها، وهذا يعني الحاجة إلى صفقة شاملة أو إعادة صياغة للنظام السياسي الفلسطيني سواء فيما يتعلق بمكوناته الداخلية أو علاقاته الخارجية، ومن هنا تتأتى أهمية وجود حكومة وحدة وطنية حقيقية ذات برنامج سياسي واضح لمواجهة هذه الاستحقاقات، وكلما كانت الحكومة المقبلة حكومة وحدة وطنية حقيقية كلما كانت أكثر قوة في التعامل مع القضايا العالقة وفي مواجهة إسرائيل على كافة الأصعدة.

نؤكد مرة أخرى أن لا بديل لحكومة الوحدة الوطنية إلا حكومة وحدة وطنية؛ حكومة لا يخضع قيامها لرغبات حزبية أو شخصية ولا لاشتراطات خارجية، حكومة كل الشعب وقواه السياسية الفاعلة. حكومة وحدة وطنية هي مطلب وطني اليوم وغداً، وما دام الشعب خاضعاً للاحتلال والمشروع الوطني لم يُستكمل، سواء تم رفع الحصار أم لم يرفع فحكومة الوحدة الوطنية ضرورية، مفاوضات ولادة الحكومة صعبة وشاقة، ولكن نتمنى أن لا يكون الخلاف مرتبطاً بالمربع الأول وهو غياب القناعة الصادقة بتشكيل هذه الحكومة وغياب برنامج سياسي واضح خال من الغموض الذي يتيح المجال لمن يريد إفشال الحكومة أن يفعل ذلك.

تنازع شرعيات وحروب بالوكالة[28]

سواء سميناها مواجهات مسلحة أم اقتتالاً داخلياً أم مناوشات... الخ، وسواء عبرنا عن أسفنا أو خجلنا أو غضبنا أو تنديدنا لما كان يجري، فلن يغير كل ذلك من الواقع شيئاً، والواقع يقول إن معادلة الصراع في فلسطين لم تعد صراعاً فلسطينياً في مواجهة احتلال إسرائيلي، بل صراع على السلطة بين من يفترض أن يكونوا في نفس الخندق، صراع على ما هو متاح من سلطة كمدخل ضروري حتى وإن كان دموياً للهيمنة على مجمل (المشروع الوطني)، كل طرف حسب تصوره ومفهومه للمشروع الوطني، ومؤكد عندما يوجد أكثر من مشروع وطني لنفس الشعب الخاضع للاحتلال، ولكل مشروع إستراتيجيته ومؤسساته وامتداداته الخارجية، فلا يوجد مشروع وطني.

فحسب إحصاءات صادرة عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن فإن: (ارتفاعاً كبيراً في نسبة جرائم القتل التي وقعت في ظل تصاعد ظاهرة الفلتان الأمني خلال العام 2006أ مقارنة بالأعوام السابقة. وأفادت الهيئة أن 322 مواطناً فلسطينياً قتلوا داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية حتى تاريخ 30/ 11/ 2006أ بنسبة زيادة 51.5٪ عن العام 2005، منهم 236 مواطناً قتلوا في قطاع غزة و86 مواطناً قتلوا في الضفة الغربية، وأشارت الهيئة إلى أن 93 حالة قتل تمت خلال 2004، بينما خلال عام 2005 قتل 176 مواطناً فلسطينياً داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منهم 97 حالة في قطاع غزة و79 في الضفة الغربية بنسبة ارتفاع 90٪ عن 2004).

ما شهدته مناطق السلطة، وخصوصاً قطاع غزة من أحداث دموية بعد (العرس الديمقراطي الفلسطيني) هو تعبير صارخ ومكثف عن أزمة عميقة صاحبت مسيرة النظام السياسي الفلسطيني. إلا أن المنعطف الأخطر في تطور الأزمة جاء من حيث كان يفترض أن يكون الخلاص وهي انتخابات يناير (2006)، حيث أضيف إلى الخلافات القديمة حول إعادة بناء منظمة التحرير والتسوية والمقاومة ومفهوم الثوابت الوطنية، قضية أكثر مدعاة للخلاف والصراع وهي السلطة، ودائماً يكون الصراع على السلطة في دول العالم الثالث أشد شراسة ودموية من أي صراعات سياسية أخرى، وأحياناً أكثر دموية وأقل أخلاقية من القتال ضد الاحتلال أو العدو الخارجي.

لو كانت هذه الأحداث الدامية تجرى في أية دولة عربية أخرى لكانت أحداثاً عادية لأنها لن تخرج عن طبيعة الثقافة السياسية السائدة والمنطق الذي يحكم السلطة والصراع حولها في العالم العربي، إلا أن خطورة ما يجرى في مناطق السلطة أنها مواجهات بين قوى سياسية يُفترض أنها روافد لحركة تحرر وطني تواجه عدواً ما زال يحتل الأرض ويهدد الهوية الوطنية ويدنس المقدسات الدينية، الأمر الذي يُخرج هذه المواجهات عن كل منطق سياسي عقلاني، حيث خلقت هذه الأحداث لدى الرأي العام الخارجي صورة سلبية عن القضية والشعب الفلسطيني؛ صورة جبّت الصورة المشرقة التي تختزنها ذاكرة العالم عن الشعب الفلسطيني كشعب البطولات والتضحيات، وصاحب القضية

العادلة التي حشدت من حولها ملايين البشر، وتحت شعاراتها ورايتها سارت مظاهرات عارمة في غالبية عواصم ومدن العالم.

بعيداً عن التبريرات التي يروجها كل طرف كسبب للخلاف وللفشل في تشكيل حكومة وحدة وطنية، وبعيدا عن تُهَم التخوين والتكفير التي يتم التراشق بها بين حركة فتح وحركة حماس وهو ما يسيء لكل الشعب حيث تجعل من نصف نخبته كفرة ومن النصف الآخر خونة! فإن المشكلة في عمقها تدور حول مَن هو صاحب الشرعية، وبالتالي من حقه صياغة الثوابت والمرجعيات الوطنية ومخاطبة العالم بهذه الصفة؟ أو بصيغة أخرى، مَن هو الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني؟

بعيداً عن الخطاب الغامض لحركة حماس حول الديمقراطية والمشاركة السياسية، فإن حركة حماس فسرت فوزها بالانتخابات التشريعية بأنه تفويض شعبي لها لتمثيل الشعب الفلسطيني وتطبيق برنامجها؛ ليس فقط البرنامج الانتخابي بل ميثاق حركة حماس كصاحبة مشروع سياسي ديني متكامل مختلف عن المشروع الوطني لمنظمة التحرير ولحركة فتح. لقد بات واضحاً أن الحكومة وحركة حماس تسعيان لجبّ كل المرحلة الوطنية السابقة، وتأسيس نظام جديد بمرجعية جديدة، فعندما تضفي الحركة على نفسها صفة الحركة الربانية والحكومة بأنها حكومة ربانية، فهذا يعني القطع مع منظمة التحرير (العلمانية)، والعلمانية من وجهة نظر حركة حماس، وكما يتم تثقيف قاعدتها الجماهيرية، تعني الكفر، فكيف سيتحالف الربانيون مع (العلمانيين)؟

من جهة أخرى، لو كان الخلاف مجرد خلاف حول البرامج السياسية وعلى سلطة سيادية كما هو الحال في الدول التي تعيش مخاض الديمقراطية وتعرف تعددية سياسية وحزبية لهان الأمر، ولكنه خلاف وصراع دامٍ تداخل فيه الموقف الوطني لكلا الطرفين مع أجندة خارجية متعارضة، فالقوى الخارجية توظف الفصائل السياسية الفلسطينية من خلال الدعم المالي والسلاح لخدمة مصالحها الخاصة، الأمر الذي جعل القوى الفلسطينية المتصارعة وكأنها تحارب بالوكالة عن قوى إقليمية ودولية. هذه الحرب بالوكالة، والتي وقودها أبناء الشعب الفلسطيني، لا تقتصر خطورتها على الضحايا، بل تهدد بمزيد من مصادرة القرار الوطني، فهذه المواجهات المسلحة المفتوحة بين حماس

وفتح تحتاج إلى مزيد من المال والسلاح، والوضع الاقتصادي الداخلي لا يستطيع تلبية هذه المطالب، وبالتالي يتزايد الاعتماد على القوى الخارجية، ومن يتحكم بالتمويل المالي يتحكم بالقرار السياسي لأن علاقة القوى السياسية الفلسطينية مع الأطراف الخارجية لا تقوم على الندية بل على التبعية.

لقد بات واضحاً أن المكونات الوطنية للنظام السياسي الفلسطيني تعكس عجزاً متواصلاً عن تحمل المسؤولية الوطنية، وكل الحديث عن الشرعية التاريخية بالنسبة إلى حركة فتح والشرعية الدينية بالنسبة إلى حركة حماس أصبح حديثاً ممجوجاً ولا معنى له، فلا التاريخ ولا الدين يمنحا شرعية وطنية سياسية، وحتى صناديق الانتخابات لم ولن تحسم مسألة الشرعية إن لم يسبقها التراضي والتوافق حول الثوابت الوطنية. اللجوء المكثف للتاريخ والدين في المجال السياسي تعبير عن العجز عن إيجاد حلول واقعية لمشاكل الحاضر وتعبير عن عجز عن الخلق والإبداع والإنجاز. بالرغم من ذلك، فما حك جلدك مثل ظفرك، ويجب الحذر من تسليم مفاتيح القضية لأطراف خارجية، فهذه الأطراف، حتى العربية والإسلامية، ليست حريصة على مصلحتنا وقضيتنا الوطنية، بل يمكن القول إن الأطراف الخارجية معنية باستمرار أزمة الحالة الفلسطينية بل وتغذيتها.

وعليه، وحيث إن القضية الوطنية أكبر من كل الأحزاب والقوى السياسية، وحيث إن الصراع مع إسرائيل ما زال طويلاً، وحيث إن القتال هو بين مجموعات مسلحة فيها غالبية الشعب غير مشاركة وغير راغبة فيها، فإن تجاوز الأزمة كان أمراً ممكناً، بل وواجباً وطنياً بالرغم من حالة الاستعصاء البادية، وهذا يتطلب تحركاً فعالاً ومنظماً من القوى السياسية غير المشاركة بالمواجهات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لدفع أولي الأمر للحسم من خلال التراضي والتوافق على القضايا المتعلقة بالثوابت والمرجعيات، وهي قضايا كان من المفترض أن يكون التوافق على وثيقة الأسرى قد حسمها، ولكن يبدو أن الحديث عن الاتفاق على بنود وثيقة الأسرى كان مجرد لغو. إن لم يتم حسم الخلاف عاجلاً بالحوار الجاد فسيحسم الخلاف آجلاً بمزيد من الدماء، فهل مزيد من الدماء أصبح أمراً ضرورياً ومصلحة وطنية؟!

تفاهمات مكة والبحث عن التعايش المستحيل[29]

حظي لقاء مكة في فبراير (2007) بقدر كبير من الاهتمام المحلي والدولي وخلق حالة من الترقب والمراهنات ذات المرامي المتعددة والمتعارضة أحياناً، كما تفاوتت التقييمات ما بين من يعتبر الاتفاق كسباً لحركة حماس وبرنامجها، ومن يعتبره كسباً للرئيس (أبو مازن) وتوجهه السياسي. عدم القدرة على الحسم، لمصلحة مَن من الحزبين كان الاتفاق، إنما هو مؤشر على وجود طرف ثالث مستفيد من الاتفاق، وهذا الطرف هو القاسم المشترك أو المصلحة الوطنية، والتي تجسدت في التفاهمات حول وقف الاقتتال وتشكيل حكومة وحدة وطنية ووضع أسس تفعيل منظمة التحرير. عندما تقدم حركة حماس تنازلات وتقدم حركة فتح تنازلات للمصلحة الوطنية وتكون هذه التنازلات عن قناعة وليس مجرد مناورة، لا يكون أي من الحزبين قد خسر شيئاً لأن المصلحة الوطنية هي مصلحة كليهما ومصلحة كل القوى السياسية.

الاتفاق حقق في حينه هدفاً أسعد كل بيت فلسطيني وكل من يتعاطف مع الفلسطينيين ويعيش قضيتهم، وهو وقف الاقتتال ولو مؤقتاً، والانتقال من حالة اليأس والإحساس بالخجل مما جرى إلى حالة ترقب مشوب بأمل، مع ما صاحب ذلك من تراجع في المظاهر المسلحة وفي حالات التحريض الإعلامي في الإذاعات وفي المساجد التي تحول بعضها إلى منابر لزرع الفتنة وليس للعبادة.

المراهنة على لقاء مكة قد تكون له أبعاد أكبر من ذلك، فالاقتتال الداخلي كان نتيجة استعصاءات مسّت كل مكونات النظام السياسي، وحولت القضية الفلسطينية إلى ورقة توظفها أطراف إقليمية ودولية لصالحها، وأحرجت أطراف متعددة على رأسها العربية السعودية. وبالتالي يفترض بمخرجات هذا اللقاء أن تعالج جذور المشكلة ولا تقتصر على التعامل مع إفرازاتها، وأن يدشن اللقاء مرحلة جديدة من العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية تؤسس لمرحلة جديدة من العلاقات الفلسطينية مع العالم الخارجي على أسس وثوابت فلسطينية محل توافق وطني. فهل كان ضمن أجندة المخططين لاجتماع مكة وللمجتمعين أن يعالجوا جوهر الصراع أم كان هدفهم مجرد تهدئته؟

هكذا التقت في لقاء مكة مصالح أطراف متعددة- محلية فلسطينية وإقليمية ودولية- على ضرورة تسكين الحالة الفلسطينية المنفلتة؛ تسكين دون أن يصل الأمر إلى حد العمل على حل الأزمة بشكل نهائي. كل طرف يريد تسكين الحالة أو تهدئتها ولو لحين من الزمن لأهداف خاصة به، ويستشف ذلك من خلال سرعة الإعلان عن التوصل لتفاهم على القضايا الأساسية التي استغرق الحوار الداخلي بشأنها سنوات وآلاف الساعات دون التوصل لتفاهم مشترك، كإعادة بناء منظمة التحرير والشراكة السياسية وحكومة الوحدة الوطنية، دون التعمق بأي منها، مع القفز على المسائل الخلافية: وزير الداخلية، برنامج الحكومة، القوة التنفيذية، توحيد الأجهزة الأمنية، مصير الحالات والميليشيات العسكرية، مصير الحكومة المنشودة إن لم يتم رفع الحصار، الموقف من المقاومة المسلحة وإطلاق الصواريخ، وأخيراً وليس آخراً قضية الجندي الإسرائيلي الأسير.

ولكن ومع القول إن ما جرى هو مجرد تهدئة تخدم أغراض أطراف متعددة، إلا أن التحدي أمام الفلسطينيين كان كيفية تحويل تفاهمات مكة، بعد استيعاب بقية القوى السياسية، إلى منعطف إستراتيجي في المسيرة السياسية، ذلك أن فشل تفاهمات مكة وخصوصاً حكومة الوحدة الوطنية سيؤدي إلى نتائج وخيمة، وقد تعود الحالة الفلسطينية إلى وضع أكثر سوءاً مما كان قبل اللقاء حيث سيلقي كل طرف من الطرفين- خصوصا فتح وحماس- بالمسؤولية على الطرف الآخر.

إذن، مع عدم استبعادنا لوجود ما ألمحنا إليه من وجود أهداف تكتيكية لدى البعض، ومع احترامنا لموقف حركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية الرافضتين للمشاركة في حكومة الوحدة الوطنية- مع تباين منطلقات عدم المشاركة بالحكومة-، ومع الإقرار بأن ما جرى في مكة يؤكد صعوبة التمسك باستقلالية القرار الوطني، بالرغم من ذلك، كان يمكن تحويل لقاء مكة- وأكرر مرة أخرى إن صدقت النوايا- إلى منعطف استراتيجي إيجابي بعد استكمال المشاورات مع بقية القوى السياسية لتكون الحكومة الموعودة منطلقاً لمشاركة سياسية حقيقية، حيث لا يجوز اتفاق على برنامج لحكومة والحكومة حالة عابرة، ولا يوجد ثوابت ومرجعيات وطنية تكون ضمانة في حالة فشل

الحكومة. إن توفرت هذه الشروط فلقاء مكة سيشكل منعطفاً لا يقل أهمية عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وخصوصاً في المنعطف الذي عرفته في العام (1968).

إن تشكيل حكومة وحدة وطنية خطوة مهمة ولكنها البداية، فصعوبات جمة ستواجه تشكيل الحكومة ومنها محاولة ابتزاز الرئيس (أبو مازن) والضغط عليه وعلى بقية القوى عسى ولعل أن يتضمن برنامج الحكومة الموعودة ما يرضي الرباعية، ولقاء كونداليزا رايس مع (أبو مازن) ورئيس وزراء إسرائيل أولمرت يوم (19 فبراير 2007) وما سبقه وتبعه من تصريحات تقول بالانتظار حتى نرى برنامج الحكومة، يصب في هذا الاتجاه. أيضاً، صعوبات أشد ستواجه الحكومة بعد التشكيل، فالحكومة هي مجرد بند من ثمانية عشرة بنداً تتضمنها وثيقة الوفاق الوطني، ونتمنى أن لا يحتاج كل بند إلى اقتتال داخلي ولقاءات مكية أخرى قبل تطبيقه. التحديات كبيرة ولا شك، لكن القضية أكبر، وبحكمة وعقلانية قيادة ليس أمام الشعب إلا المراهنة عليهم- ما دام البديل الوطني غير جاهز- ومنحهم فرصة تصحيح الشطط في المراهنات والخطأ في الحسابات.

حكومة الوحدة الوطنية وتغيير منطلقات التسوية(30)

حكمة الرئيس (أبو مازن) والواقعية المتأخرة لحركة حماس أدّيا إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في مارس (2007)، بالرغم من أن طول الحوارات وطابع المحاصصة الذي سيطر عليها أفقد حكومة الوحدة الوطنية كثيراً من بريقها، وأظهرها وكأنها حكومة توزيع مغانم(31)،ومع ذلك فإن تشكيل هذه الحكومة يعد منعطفاً وبداية تحول استراتيجي في مسيرة النضال الوطني، إلا أن حكومة الوحدة الوطنية ليست مجرد تجاوز لحكومات الحزب الواحد، بل يفترض أن تكون، أيضاً، تجاوزاً لمواقف واستراتيجيات وأنماط وممارسة سياسية كانت تحكم الحكومات السابقة والمعارضات السابقة. حكومة الوحدة الوطنية تعني أن صياغة القرار الوطني ومفهوم الوطن والوطنية ومفاهيم الحرب والسلم لم يعودوا حكراً على حزب واحد، كما يجب إعادة النظر في الشرعيات السياسية التي تؤسس على (الشرعية التاريخية) أو (الشرعية الدينية)، وأن حكومة الوحدة الوطنية يجب أن لا

تؤسس على مساومات وصفقات، والأهم من ذلك أن حكومة الوحدة الوطنية هي بداية صحيحة لطريق طويل مليء بالتحديات الداخلية والخارجية.

مع كامل التقدير لأعضاء الحكومة، فإن قدرتها على مواجهة التحديات لا ترتبط بكفاءة الوزراء فقط، ولا بالدعم الخارجي، مع أن الشرطين مطلوبان، بل بتوفر إرادة النجاح عند حركتي فتح وحماس، وذلك بالانتقال من شراكة في حكومة وحدة إلى الشراكة السياسية الحقيقية مع كل القوى السياسية في صياغة، وتنفيذ إستراتيجية عمل وطني، ذلك أن الحكومة هي أداة تنفيذية مؤقتة، فماذا سيكون عليه الحال إذا ما فشلت الحكومة في مواجهة التحديات؟ الفشل في الانتقال السريع لشراكة سياسية حقيقية يعني أن فشل الحكومة سيؤدي للعودة إلى نقطة الصفر. إن كنا نأمل ونتمنى أن تستمر الحكومة للسنوات الثلاث القادمة إلا أن ذلك لا يمنع من الأخذ بالحسبان كل الاحتمالات نظراً لأن الأسس التي قامت عليها الحكومة ما زالت هشة والتحديات كثيرة وكبيرة.

بالتأكيد، لا أحد يطلب من الحكومة الدخول في مواجهة مع الاحتلال. ليس فقط لأن القضايا المتعلقة بالوضع النهائي والمفاوضات هي من اختصاص الرئيس (أبو مازن) ومنظمة التحرير كما تنص تفاهمات مكة، بل لأن منطق الأمور يقول إن تتفرغ الحكومة لإصلاح الوضع الداخلي، وخصوصاً الأوضاع الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، فإصلاح الوضع الداخلي شرط ضرورة للقدرة على مواجهة الاستحقاقات الخارجية مع إدراكنا بتداخل الأمور مع بعضها البعض أحياناً، وخصوصاً بالنسبة للوضعية الاقتصادية التي هي مرتبطة بالتحديات والاستحقاقات الخارجية.

بالنسبة إلى التحديات الداخلية:

1 – توحيد الأجهزة الأمنية من حيث الخضوع لقرار مركزي واحد والخضوع لإستراتيجية أمنية مرتبطة بإستراتيجية العمل الوطني.

2 – إيجاد حل للقوة التنفيذية التي أسستها الحكومة السابقة.

3 – معالجة الحالات العسكرية والميليشيات التابعة للفصائل الفلسطينية.

4- إعادة الاعتبار للقانون والقضاء.

5- وضع حد لظاهرة انتشار السلاح بيد الأفراد والعائلات.

6- وضع حد للتعديات على الملك العام.

7- معالجة التوظيفات غير القانونية وفتح ملفات التوظيفات العشوائية التي جرت في الفترة الأخيرة، سواء في زمن حكومة حماس أو في أواخر الحكومة السابقة لها، ووضع آلية ومعايير لكل وظيفة أو توظيف جديد.

8- وضع حد لتفشي المخدرات وكل مظاهر الفساد في المجتمع.

9- رد الاعتبار للمؤسسات التعليمية سواء تعلق الأمر بمناهج التعليم أو تسييس المؤسسات التعليمية وخصوصاً الجامعات.

10- توحيد الخطاب الإعلامي ووضع حد للتحريض والتعبئة المثيرة للفتنة. وتحييد المساجد من الصراع السياسي.

أما بالنسبة إلى التحديات الخارجية:

كان من الواضح أن للجنة الرباعية استعداد للتعامل مع الحكومة بحذر، وسترفع الحصار بشكل متدرج (حتى قبل لقاء مكة لم يكن الحصار بالصرامة التي يتصورها البعض) وحتى بالنسبة إلى الولايات المتحدة فإن موقفها سيتغير، وقد بدأت تستعمل لهجة مختلفة، ونعتقد بأن شروط الرباعية للاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية سيتم تجاوزها لصالح شرط جديد مرتبط برؤية جديدة للتسوية ولمتغيرات سيشهدها الشرق الأوسط، حيث سيتم تجاوز الاعتراف المسبق للحكومة الفلسطينية بإسرائيل بشرط الالتزام بالهدنة التي تشمل أيضاً الضفة الغربية، وحتى بالنسبة إلى إسرائيل فلا مانع لديها من التعامل على هذا الأساس ما دامت الهدنة ستريحها من تنفيذ الاتفاقات الموقعة التي تلزمها بالانسحاب من الضفة الغربية، فالهدنة بالنسبة إلى إسرائيل أكثر فائدة وإغراء من الاعتراف اللفظي بها، أو بصيغة أخرى يبدو أن هناك توجهاً دولياً لإدماج حركة حماس بتسوية مؤجلة من بوابة الهدنة

بدلاً من بوابة الاعتراف كما جرى مع منظمة التحرير الفلسطينية، وفي هذه الحالة ستلتقي حركة حماس وإسرائيل على مبدأ الهدنة طويلة المدى، وتأجيل قضايا الوضع النهائي لمستقبل كل طرف له مراهنته الخاصة عليه، ونخشى أن يكون هذا الموضوع أحد أسباب تفجر الخلاف ما بين حركة حماس وحركة فتح.

لا يحتاج الأمر لكثير من التفكير للحكم بأن المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية من أسوأ وأخطر المراحل؛ ليس فقط لتعثر عملية السلام وتعاظم العدوان الإسرائيلي، بل أيضاً وهو الأخطر. الحرب الداخلية التي جعلت أي حديث عن سلطة وطنية أو حكومة وحدة وطنية، أو بالأحرى عن دولة مستقلة، قولاً لا يعبر عن الواقع، تزامن التهديدين: تهديد الاحتلال وتهديد الاقتتال الداخلي للمشروع الوطني شجع البعض لإعادة طرح مشاريع الوصاية، وبالتالي إعادة القضية الوطنية إلى نقطة الصفر، إلى ما قبل ظهور الكيانية والهوية الوطنية الفلسطينية، محملين الفلسطينيين مسؤولية ذلك.

لقد سبق وأن حذرنا من الوصاية، فقبل ثلاث سنوات كتبنا مقالاً بعنوان (الانفلات الأمني دعوة للوصاية الخارجية)(32)، وبعدها كتبنا بأن خطة شارون للخروج من غزة تضع أسس تسوية جديدة تؤسِس لفصل غزة عن الضفة وتمهد لدولة غزة، ثم مقالاً بعنوان (حتى لا تُغيب غزة الوطن)(33) وفيه حذرنا من توجه لإقامة إمارة حمساوية في غزة وسلطة حكم ذاتي لفتح في الضفة، ومقالات عديدة نشرت في جريدة القدس العربية والحقائق وفي صحف محلية وفي مواقع إلكترونية، إضافة إلى حديثنا عن الموضوع عبر الفضائيات، بمعنى أننا وغيرنا من المتابعين كما نلمس بأن هناك مخططاً أو بديلاً جاهزاً للمشروع الوطني، تشارك فيه إسرائيل والولايات المتحدة ودول من المنطقة هدفه الالتفاف على المشروع الوطني وفكرة الدولة الفلسطينية بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه الحال قبل العام (1967)، ولكن هذه المرة بأرض أقل، وسيادة أقل، وكرامة أقل.

الاقتتال الذي مباشرة بعد توقيع تفاهمات مكة كان جزءاً من المخطط الذي انجرت إليه أطراف فلسطينية داخلية عن تواطؤ أو عن جهل وغباء سياسي، والصمت السعودي على ما جرى من عودة

الاقتتال ووصول لقاء مكة إلى طريق مسدود، دون أية محاولة سعودية لدعوة طرفي الصراع الفلسطيني للقاء مجدداً في مكة لتدارك الأمر والحفاظ على اتفاق مكة، يثير أكثر من سؤال؟

تعثر اتفاق مكة قد يعود لعدم معالجة المجتمعين لجذور الخلاف أو الأسباب الإستراتيجية للخلاف وتركيزهم على بند واحد من بنود وثيقة الوفاق الوطني وهو حكومة الوحدة الوطنية، وحتى هذه بالرغم من أهميتها، فقد هيمنت عليها حسابات المحاصصة وتوزيع المغانم أكثر من الاهتمام بالشراكة السياسية الحقيقية أو بوضع برنامج واضح ومتماسك للحكومة، ولكن السبب يعود، أيضاً، لأن هناك أطرافاً خارجية لها امتدادات داخلية تحارب بالوكالة عنها، أرادت إفشال حكومة الوحدة الوطنية، وعملية الإفشال في ظل الفقر والحصار وما ينتج عنهما من بطالة للشباب، لا تحتاج إلا إلى المال والسلاح، وهما العنصران الأكثر انتشاراً وحضوراً لدى القوى المتقاتلة دون غيرها.

هذا ليس حديثاً مشبعاً بعقلية المؤامرة كما قد يتراءى للبعض، بل حديث في جوهر السياسة، والمؤامرة هي جوهر أية سياسة، خصوصاً إن كانت سياسة شرق أوسطية، ولا داع للتذكير بأكاذيب الولايات المتحدة ومؤامراتها في حرب الخليج واحتلال العراق، والمؤامرات التي تحاك ما بين إيران والولايات المتحدة وأطراف أخرى على حساب شعبي العراق وفلسطين، ثم لغز ظهور (فتح الإسلام) في لبنان في هذا الوقت بالذات... الخ. مصير المنطقة بمجملها لا ترسمه وتحدده شعوبها ولا أنظمتها، بل معادلات ومصالح دولية بمشاركة من نخب محلية، والمعادلة التي تُهيئ شروطها التي قد ترضي أطراف متعددة وستكون على حساب المشروع الوطني- الذي أساسه دولة فلسطينية مستقلة في الضفة وغزة وعاصمتها القدس الشريف وحل عادل للاجئين-.

نخشى أننا سنكون قريبا أمام المعادلة التالية:

1- إمارة حمساوية في غزة تحت وصاية مصرية مشددة وتعيش على المساعدات الخارجية، وهذا الأمر يحقق مطلباً حمساوياً وللإخوان المسلمين حيث سيعتبر تحقيقاً لبداية دولة الخلافة الراشدة،

ومع هدنة طويلة المدى بين هذه الإمارة وإسرائيل لن تظهر حركة حماس وكأنها فرطت بالقضية الوطنية.

2- سلطة حكم ذاتي فيما تبقى من الضفة الغربية تقوده حركة فتح مع شكل من التقاسم الوظيفي أو وصاية دينية للأردن على الأماكن المقدسة، وهذا الأمر قد يرضي شريحة كبيرة من قيادة حركة فتح وفصائل منظمة التحرير حيث سيمنحهم مخرجاً للزعم بأن مشروعهم السياسي لم يفشل، كما سيكون في هذه السلطة متسعاً لإرضاء تطلعات وغرور كل المتطلعين للمناصب والمواقع.

3- إسرائيل ستستفيد لأنها لن تصبح دولة احتلال وفي نفس الوقت لن تعود إلى حدود العام (1967)، وستكون قد تخلصت من خطر دولة فلسطينية مستقلة. والولايات المتحدة والرباعية بشكل عام ستبارك هكذا خطوات ما دام الأمر سيؤدي لتخفيف التوتر.

4- دول الجوار، خصوصاً مصر والأردن، ستتعاملان مع الموضوع من منطلق أنهما حاولا مساعدة الفلسطينيين، ولكن هؤلاء لم يكونوا على قدر حمل مسؤولية قضيتهم الوطنية، وبالتالي فإنهم يقبلون هذه المعادلة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الحقوق الفلسطينية وبعض الضغوط والإغراءات المالية ستسهل المأمورية عليهم.

5- إيران وسوريا وغيرها من الأطراف المصنفة كدول ممانعة، قد تسكت على هذه المعادلة أو المخطط لأنه سيبقي القضية مفتوحة ما يمد من أجل توظيف القضية في حساباتهم الإقليمية والداخلية.

ومع ذلك لم يحن الوقت بعد لقطع الطريق على ما يحاك من مؤامرات ويمكن تدارك الأمر، ولقاءات القاهرة قد تكون فرصة لذلك.

بعد أحداث غزة الدامية: ماذا تبقى من المشروع الوطني[34]

هل يمكن أن يكون المشروع الوطني الفلسطيني أكذوبة كبرى؟

سؤال كبير ينبثق من وسط الحالة المأساوية التي أوصلتنا إليها القوى المتقاتلة في قطاع في مناطق السلطة خصوصاً في قطاع غزة، والتي كان يفترض أن تكون نواة الدولة الموعودة أو الترميز المجسد للمشروع الوطني. ما يجري قي غزة من اقتتال بين مجموعات، هي أقرب إلى المرتزقة، تدّعى كل منها أنها تمثل القضية الوطنية، والتداعيات السياسية والنفسية والاقتصادية المرئية أو الخفية لهذا الاقتتال في الضفة والشتات، والتي لم تثر اهتمام أحد لانشغال الجميع بصوت الرصاص ومشاهد الموت، هذه التداعيات ستتكشف قريباً، وسنكتشف كم هو مهذب ومخادع لفظ الانفلات الأمني أو الاشتباك بين مجموعات مسلحة الذي توصف به الحالة!

أيضاً، فإن ما يجري لا يمكن أن يختزل بالقول إنه صراع على السلطة ما دام لا توجد أية سلطة فلسطينية حقيقية على أي شبر من أرض فلسطين، وما يجري لا يمكن أن يقال إنه مجرد حرب بالوكالة عن أطراف خارجية سواء كانت أمريكا وإسرائيل من جانب أو إيران وسوريا وأصولية إسلامية من جانب ثان... الحالة تستوعب كل هذه الأشياء، ولكنها عندما تجتمع سوياً يصبح الأمر أخطر وأكبر. ما يجري يبعث رسالة خطيرة مفادها أنه لم يعد هناك وطن ولا مشروع وطني ولا قيادة وطنية، فكيف يكون للفلسطينيين ذلك أو يطالبون به وهم غير القادرين على حكم ما هو متاح بيدهم من أرض بسلطة محدودة؟ كيف سيقنعون العالم بأنهم يستحقون أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم في دولة مستقلة تشمل أيضاً الضفة والقدس فيما نخبتهم وقياداتهم منشغلة فيما هو دون ذلك؟

عندما تصل الأمور إلى أن يتقاتل من يُفترض أنهم حماة وحملة المشروع، وعندما يُخوِّنون أو يُكفِّرون بعضهم البعض، عندئذ تنتصب أمامنا أسئلة كبيرة وخطيرة: هل كنا نعيش في وهم وعلى وهم؟هل كل هذا التاريخ النضالي المليء بالمعاناة والتضحيات والبطولات والأحلام الكبيرة والتي سربلت تاريخ امتد منذ حوالي مائة عام كان أكذوبة كبرى؟هل الذين سقطوا في هبة البراق الأولى كانوا على خطأ؟هل عطا الزير والحجازي وجمجوم كانوا قطاع طرق؟ هل عز الدين القسام وجماعته

وثورة وثوار (1936) كانوا على باطل؟ هل النكبة لم تكن نكبة بل عقاباً إلهياً لأننا عارضنا مشروع شعب الله المختار؟ هل جموع اللاجئين في مخيمات الوطن أو (الوطن المخيم) وفي الشتات كانت تعيش في وهم وعلى وهم لا أساس له وحق ليس بالحق عندما كانت تتمسك بأمل العودة إلى الوطن، أثبتت قيادتنا ونخبتنا العتيدة بغبائها وعنجهيتها أننا لا نستحق أن ننسب إليه وأننا لا نستحقه؟ هل الشهداء الذين سقطوا في جرش وعجلون وعمان وعلى ضفتي نهر الأردن وبيروت والجنوب اللبناني وصبرا وشاتيلا والخضيرة والقدس وتل أبيب... الخ قد أغدقنا عليهم صفة الشهادة زوراً وبهتاناً؟ هل كانت الانتفاضتان، وما سقط خلالهما من شهداء وأسرى وجرحى، انتفاضتا لصوص وجياع وقطاع طرق؟ هل ننزع شواهد القبور من على مقابر سميناها مقابر شهداء فلسطين وزينا بها وباركنا أرض بلاد الغربة في عمان ودمشق وبيروت وتونس... الخ، لأنه ثبت أن هؤلاء لم يكن عندهم قضية عادلة يقاتلون من أجلها؟ هل ننزع صور الشهداء والشعارات من على الجدران ونعتذر للجدران لأننا أثقلنا عليها بأوهام وأكاذيب وبشعارات لا تساوي الدهان الذي خطت به؟ هل نعيد النظر في كتب التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية بتنظيفها من أوهام وأساطير عن وطن وقضية وطنية ونضال وحقوق مشروعة تقول ممارسات أمراء الحرب القذرة في شوارع غزة بأنه ليس وطناً ولا حقاً مشروعاً؟ هل كان ياسر عرفت وأبو جهاد وأبو إياد وأبو يوسف النجار والكمالين والشيخ ياسين والرنتيسي وإبراهيم المقادمة وصلاح شحادة ويحيى عياش والشقاقي وأبو علي مصطفى... الخ، كانوا قادة مافيات وعصابات مسلحة، مروراً بفارس عودة وبآلاف من أطفال الانتفاضتين؟

ولكن ومع افتراض أن كل ما ذكرنا صحيح، وأننا من شعوب العالم الثالث المتخلفة التي تجري وراء الشعارات والقيادات الديماغوجية...الخ، وبالتالي فالقضية كلها كانت أوهاماً من صنع خيالنا! فهل كانت قوى التحرر عبر العالم ساذجة ومُغرر بها، وبالتالي كانت على خطأ، أيضاً، عندما تبنت القضية ورفدت المقاومة الفلسطينية بالمقاتلين والمناضلين وكانت الثورة الفلسطينية قدوتهم والمدرسة التي تعلموا فيها دروس النضال والمقاومة؟ ولنفترض، أيضاً، بأن هذه جموع شعبية عاطفية وانفعالية

يمكن أن تنساق وراء أوهام وشعارات كبيرة.. فماذا بشأن اعتراف أكثر من مائة دولة بعدالة قضيتنا واعترافها بمنظمة التحرير ممثلاً لشعب له حقوق سياسية، وبالتالي فتحت له سفارات وممثليات؟ وماذا، أيضاً، بالنسبة إلى الشرعية الدولية؛ هل كانت عشرات القرارات التي صدرت وتعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه بالعودة إلى وطنه وحقه بالمقاومة بدءاً من قراري التقسيم وحق العودة إلى قرار محكمة العدل الدولية حول الجدار هي، أيضاً، أوهام وأخطاء تاريخية؟

يقيناً، لا يمكن أن يكون تاريخنا أكذوبة، وحقوقنا وهماً، والعالم كله الذي اعترف بحقوق سياسية لنا حتى وإن لم تكن متطابقة مع حقوقنا التاريخية على خطأ، ولا يمكن أن يكون شعباً بكامله على خطأ. إذن أين الخطأ والخلل ومن المسؤول عما آلت إليه القضية؟

إذا كانت قضيتنا عادلة ولا غرو في ذلك، فإن عدالتها ليست مستمدة من ممارسات أمراء الحرب أو أيديولوجياتهم المأزومة، بل من صمود الشعب ومعاناته والاعتراف الدولي بهذه العدالة حتى وإن كانت عدالة الشرعية الدولية، وحيث لا يمكن أن نحمل المسؤولية لإسرائيل لأن أمرها محسوم كدولة احتلال وعدو ولا يمكنها أن تمارس إلا كعدو يريد أن يدمر مشروعنا الوطني. إذن الخلل يكمن في أشباه قيادات ليست في مستوى عظمة الشعب وعدالة القضية، المشكلة في نخب سياسية تعتبر المناصب والمواقع القيادية والامتيازات ومظاهر الأبهة من مرافقين وسيارات وجولات خارجية ولقاءات مبهرجة في فنادق فخمة وأمام الفضائيات... الخ، تعتبر هذه الأمور هي القيادة أو مواصفات القيادة. أما القلة من القيادات الحقيقية فمغلوب على أمرها، فأعداء القضية يحاصرونهم إما بالقتل أو الحصار المالي والحد من حرية التحرك، كما يحاصرهم بعض النافذين في مراكز القرار في مؤسسات السلطة ومؤسسات المجتمع المدني.

كنا نتمنى أن تكون التداعيات المدمرة والمخجلة لجولة الاقتتال الأولى التي سبقت لقاء مكة قد ردعت أمراء الحرب والفتنة بعدما فشل شرف التوقيع على وثيقة الأسرى على ردعهم، وفشل أيضاً لقاء مكة وما أنتج من تفاهمات في ذلك. إلا أننا فُجِعنا بأنهم اهتموا وانشغلوا بالمحاصصة وللمة ملفات الفساد والتجاوزات فيما بينهم أكثر من اهتمامهم بوضع استراتيجيه عمل وطني حقيقية

وشراكة سياسية حقيقية، كانت حكومة وحدة وطنية بالمسمى وحكومة محاصصة بالواقع، كان هناك برنامج للحكومة شكلاً وبرامج حزبية تطبق على الأرض واقعاً.

نتيجة كل ذلك كان من المحتم أن تفشل الخطة الأمنية التي وضعتها الحكومة قبل بدء تطبيقها، وأن يؤدي فشلها إلى وضع أسوأ مما كان قبل لقاء مكة، لأن المحرمات انكسرت، ولم يعد الدم الفلسطيني على الفلسطيني حراماً، واستمرأ البعض حالة الفلتان والفوضى والقتل العبثي، ولأن تجار فتاوى السوء والفتنة تكاثروا بقدر تكاثر تجار السلاح والفساد السياسي.(35)

ولأننا نؤمن بأنه ما زال في شعبنا خير، وفي قيادتنا بقية من عقل، فقد استبشرنا خيراً بتوقيع اتفاق وقف الاقتتال الداخلي يوم (18مايو2007)، بالرغم من أنه كان الاتفاق الخامس خلال ست أيام، ولأن إسرائيل استغلت الفتنة الداخلية لتعاود عدوانها سعياً منها في أن يؤدي هذا العدوان إلى زيادة الاحتقان الداخلي بدلاً من توحيد الجهود الوطنية في مواجهتها. ولكن، وحتى نخترق مفردات الألم والحسرة والأخلاق أو المثاليات وهي التي سيطرت على كل من تناول موضوع الأحداث الدامية في غزة، سنطرح تساؤلات نتمنى أن تتوقف عندها قيادتنا العتيدة انطلاقاً من مبدأ إنه ما زال هناك أمل، و التساؤلات هي الآتية:

1 – هل لدينا رئيس منتخب وصاحب قرار ويفترض أن يكون بيده مصدر القرار الوطني؟ أم أن الرئيس لم يعد رئيس كل الشعب بل رئيس فريق من الفرقاء المتقاتلين؟ أو أن ما يجري يتوافق مع تصور يتبناه ومخطط يهدف الوصول إليه؟

2 – هل يمكن الفصل ما بين موجة الاقتتال الراهنة والتحركات الأمريكية والأردنية الأخيرة، وبالتالي نبدد الشك بأن الاقتتال من مستلزمات هذه التحركات وهناك قوى حرضت عليه وأشعلت فتيله؟

3 – هل هو انزلاق محسوب ومخطط له نحو شكل من أشكال الوصاية يعيد الأمور إلى ما قبل حرب (1967) ولكن هذه المرة بحق أقل وارض أقل وكرامة أقل؟ أم أن تعاظم الدور المصري في

غزة والتحرك الأردني في الضفة والحديث عن قوات دولية هي من التداعيات المنطقية لتطور الأحداث الأخيرة وبالتالي لا داع للتأويل أو التفسير؟

4- هل حقيقة أن الاقتتال هو بين جماعات متطرفة ومتمردة على قيادتها في كل من حركة حماس وحركة فتح تنفذ أجندة خارجية؟ أم هو قتال بين حزبين و إستراتيجيتين لم يفلح لقاء مكة ولا حكومة الوحدة الوطنية في التقريب بينهما؟

5- هل بعد كل ما جرى يمكن أن نستمر بالحديث عن حكومة وحدة وطنية؟ أم يجب أن نعيد النظر ببرنامجها وإستراتيجية عملها وعامل الثقة بين مكوناتها حتى لا يبقى الاسم ستاراً ترتكب من خلفه كل المحرمات والجرائم؟

ولأنه ليس لنا بديل لفلسطين إلا فلسطين، وليس لنا بديل عن هذه القيادة الآن ما دام الشعب انزلق بإرادته نحو خيار الانتخابات التي أفرزت هذه القيادات، انطلاقاً من ذلك نتمنى على هذه القيادة أن تصارح شعبها بالحقيقة كل الحقيقة بدلاً من الهروب للأمام نحو مقاومة دون إستراتيجية و مفاوضات دون أفق سياسي.

صمت الرئيس أبو مازن: غياب مؤسسة قيادة فاعلة(36)

عندما تصل الأمور إلى حد اقتتال هو أسوأ من الحرب الأهلية كما تعرفها العراق أو أفغانستان أو الصومال- وعندما نقول أسوأ لأن تركيبة وبنية تلك البلدان تبرر الحرب الأهلية كالتركيبة الطائفية والعرقية والقبلية فيما لا توجد هذه التركيبة في فلسطين- عندما تصل الأمور إلى هذا الحد لا يعد هناك مجال للصمت؛ لا لصمت الخائف، ولا لصمت العاجز، ولا لصمت المتشفي من الطرفين المتقاتلين، عندما يصبح الوطن والقضية، والتي هي من أعدل وأعظم قضايا العصر، محل تصارع وتجاذب بين قيادات مأزومة وفاشلة بين الجهل السياسي المتشح بلباس الدين والفساد والتواطؤ السياسي باسم التسوية والسلام والشرعية التاريخية، جب وضع النقاط على الحروف بطرح تساؤلات لم يعد مجالاً لكبتها.

هل يوجد لدينا رئيس يمارس دور الحاكم والحَكم؟ وما الفرق بين رئيسنا ورئيس الصومال طوال الحرب الأهلية الصومالية؟ وإلى متى سيبقى الرئيس صامتاً على ما يجري؟ وهل عندنا حكومة وحدة وطنية؟ وإن كانت موجودة فمن الذين يتقاتلون في الشوارع إن لم يكونوا مكونات هذه الحكومة العتيدة؟ وهل يجوز لحكومة تزعم أنها شرعية ومنبثقة عن انتخابات ديمقراطية بأن تعلن الجهاد على جزء من أبناء الشعب، وتعتبر هؤلاء أولى بالجهاد من العدو البعيد (إسرائيل)، فيما الديمقراطية لا تقبل مفاهيم وممارسات الجهاد الداخلي ولا مفاهيم التكفير؟ هل ما زالت هناك حكومة وسلطة بعد قصف مقري الرئيس ورئيس الوزراء بالقذائف الصاروخية وبقذائف الشتيمة والتكفير والتخوين من كلا الطرفين.

وما الذي يفعله المجتمعون في القاهرة؟ أليس الذين يجتمعون بالقاهرة هم قادة للذين يتقاتلون في شوارع غزة؟ ألسنا أمام أحد الاحتمالين: إما أن المجتمعين في القاهرة هم المتآمرون وهم المسؤولون عما يجري في غزة، ويوظفون دماء الشعب في غزة لجني مكاسب على طاولة المفاوضات التي تهيئ لمحاصصة جديدة كما يبدو؟ وإما أنهم لا يملكون سلطة على المرتزقة الذين يتقاتلون في أزقة غزة، وفي هذه الحالة عليهم أن يعلنوا براءتهم مما يجري؟ ولماذا حوارات واتفاقات لوقف إطلاق النار برعاية مصرية بين المتقاتلين في غزة فيما قيادات هؤلاء متواجدين في القاهرة ويمكن للكبار في القاهرة الاتفاق وفرض ما يتفقوا عليه على الصغار في غزة؟ أليست تصريحات برهان حماد رئيس البعثة الأمنية المصرية في غزة تدل من جانب على أن القيادات المجتمعة في القاهرة لا تملك القرار الميداني في غزة، وتدل من جانب آخر على عجز الوسيط المصري على حل الإشكالات بين فتح وحماس، وهو عجز قد يكون ذاتياً أو نتيجة تدخلات وضغوط خارجية؟ ألا يعتبر الرد المحدود لإسرائيل على الصواريخ المنطلقة من غزة وعدم إقدامها على عمليات كبيرة، إنما يدل على أن إسرائيل كانت تعرف بما ستؤول إليه الأمور في غزة أو كانت تخطط لما يجري في غزة؟

لم يعد مجالاً للشك بأن المعركة تدور حول الاستيلاء على قطاع غزة، وقد تؤول الأمور نحو سيطرة حمساوية على غزة، ليس لأنها الأقوى أو الأكثر شعبية، بل لأن هناك مخططاً تم الإعداد له منذ

سنوات لتوريط حماس بإمارة محاصرة ومنهكة في غزة ترضي غرور مرجعياتها الدينية في الخارج، وحماس تعتقد بأنها تحقق انتصارات فيما هي تنزلق بوعي أو بدون وعي نحو مستنقع سيغرقها ويغرق القضية. مع افتراض هذه السيطرة يبقى السؤال ماذا بعد ذلك؟ ما هو الأفق السياسي للقضية الوطنية؟ نعتقد بأن الإمكانية الوحيدة لبقاء حماس على رأس إمارة حمساوية في قطاع غزة وقد يكون على جزء من القطاع، هو قبولها بهدنة طويلة المدى مع إسرائيل، والهدنة تعني إلغاء المقاومة بطريقة غير مباشرة، وبقاء الأمور على حالها في الضفة والقدس، هذا ناهيك عن نسيان قضية عودة اللاجئين والدولة المستقلة، فهل هذا هو المشروع الوطني لحركة حماس؟

اليوم وفي المستقبل عندما سيتم الحديث عن هذه المرحلة الدامية الكل، سيقول: لقد جرى ما جرى في عهد الرئيس (أبو مازن)، وبالتالي سيتم تحميله المسؤولية بشكل مباشر أو غير مباشر عما جرى، وسيكون الرئيس (أبو مازن) هو موضع الاتهام لأنه الرئيس المنتخب وصاحب القرار. كنا نفهم تردد الرئيس في اتخاذ أي قرار مصيري خوفاً من أن يؤدي الأمر لاقتتال داخلي، ولكن وقد وقع الاقتتال الداخلي، فإن عدم اتخاذ الرئيس (أبو مازن) قرارات حاسمة في الوقت المناسب يدفع للتساؤل حول سبب صمته، فهل هي حكمة على مستوى أعلى من إدراكنا؟ أم عجز يخدم أطراف أخرى؟

تقرير لجنة التحقيق بالأحداث التي أدت إلى سيطرة حماس على القطاع أشارت بل أكدت على ضعف بل غياب مؤسسة القيادة ومسؤولية ذلك عن الانفلات وغياب القرار ثم الهزيمة، حيث يقول التقرير إن المواجهات بين حركة حماس والسلطة جرت: (في الوقت الذي كانت فيه قيادة السلطة الفلسطينية الرسمية، ممثلة بالرئيس والحكومة، تعيش حالة الانقسام والازدواجية، والصراع على خلفية الصراع الفتحاوي الحمساوي، الذي يجد تعبيرات داخل أطر هذه السلطة وأجهزتها).(37)